محتوى وتجليات التحولات التي شهدها التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001 [1]

من الناحية الفعلية والعملية يشارك في صياغة وثيقة استراتيجية الأمن القومي العديد من شرائح المجتمع الاميريكي، بدءا من السلطلتين التنفيذية والتشريعية مرورا بالشرائح الاكاديمية والاعلامية، والمجمع الصناعي - العسكري وانتهاءا بـ "النخبة الاستراتيجية". وهذا ما يعكس عمليا تجنيد طاقات وخبرات هائلة في رسم السياسات العامة الاستراتيجية التي تتطلب احاطة شاملة بكافة المسائل، نظرا لتشابك وتوسع المصالح الاميركية المختلفة على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من وجود خلاف وتباين فى الولايات المتحدة بشأن قضايا الدفاع والأمن القومى بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، كما تتنوع الرؤى والتصورات في هذا المجال، سواء بشأن التهديدات الفعلية والمحتملة والأولويات النسبية للإنفاق الدفاعى والطرق المثلى لتحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي، إلا أن هذا التباين والتنوع يبقى ضمن إطار التكتيكات والأساليب، وليس في إطار الأهداف والرهانات الاستراتيجية الكبرى، فهناك شبه اجماع داخل النخبة الأمريكية بشأن ضرورة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد انتهاء "الحرب الباردة" وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، والحؤول دون ظهور أي قوى دولية منافسة، وصيانة المصالح الاقتصادية الأمريكية في جميع أنحاء العالم [2].

وتظهر الصياغة الرسمية الأكثر تكاملا ووضوحا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في التقرير الذي يصدره البيت الأبيض كل خمس سنوات، وذلك بموجب القسم رقم 603 من قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع ، المعروف بـ (قانون غولد ووتر - نيكولز لعام 1986) Goldwater – Nicolas Department of Defense Reorganization Act of 1986 [3]. وكان التقرير الأخير (قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001) المعمول به رسميا لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكي قد صدر في كانون الاول/ ديسمبر 1999، في عهد إدارة الرئيس الاسبق (بيل كلينتون)، باسم: **"استراتيجية أمن قومي لقرن جديد"**.

سلط هذا التقرير الضوء على **الرؤية الأمريكية** للفرص والمخاطر والتهديدات المتوقعة في الألفية الثالثة، والاستراتيجية التي ينبغي اتباعها لتحقيق أغراض الأمن القومي والحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، كما تضمن رصدا لاتجاهات التطور العالمي في القرن الحادي والعشرين، والآثار المفترضة التي يمكن أن تتركها هذه التطورات على الأمن القومي الأمريكي، اضافة الى تحديد أساليب تعزيز هذا الأمن في ظل الظروف الدولية المتغيرة.

---

[1] سبق وان تناولتُ هذه التحولات التي شهدها التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 في عدة دراسات. لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: صالح ياسر، **بعض معالم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001**. موقع **الحوار المتمدن**، تاريخ النشر 2002/9/12 ؛ كذلك: د. صالح ياسر، ملاحظات مكثفة حول نظرية " الفوضى البناءة "، **"طريق الشعب"**، العدد 5 السنة 71، 11 آب 2005 ؛ كذلك: د. صالح ياسر، بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001، دراسة في أربع حلقات نشرت في **"طريق الشعب"** (بدأ من العدد 26 بتاريخ 2007/9/12 ثم في 9/13 و 9/16 و 2007/9/17)؛ كذلك:د.صالح ياسر، **الاستراتيجية الامريكية المعاصرة- بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001** (بغداد: بيت الكتاب السومري، 2019). مع ملاحظة ان هذا العمل هو احد فصول الكتاب اعلاه مع بعض التعديلات.

[2] لمزيد من التفاصيل قارن: د.خليل حسين، **الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الامن القومي الاميريكي**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://drkhalilhussein.blogspot.se/2008/02/blog-post_1585.html

[3] عُدّ قانون غولدووتر - نيكولاس أوسع إعادة تنظيم للبنتاجون (وزارة الدفاع)، منذ الحرب العالمية الثانية. فقد تناول كافة العناصر، بدءاً من تحديد صلاحيات وزير الدفاع ووزراء أفرع القوات المسلحة "وزراء الجيش والقوات الجوية والبحرية"، ومتطلبات التسلسل القيادي الميدانية لوزارة الدفاع، وسلطة رئيس الأركان العامة، والبناء السياسي لمكاتب وزارة الدفاع. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://en.wikipedia.org/wiki/Goldwater%E2%80%93Nichols_Act

وبعد وصول الحزب الجمهوري بشخص (جورج دبليو بوش) لسدة الحكم في (20 كانون الثاني/يناير 2001)، أجرت الإدارة الجديدة عملية تعديل لبعض عناصر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، لاسيما القوات العسكرية من حيث الهيكل والحجم والتسليح، باعتبار أن المؤسسة العسكرية – بحسب الادارة الجديدة- لم تكن لها الأولوية في اهتمامات الإدارة السابقة، وإن الإنفاق على القوات المسلحة وخفض مستوى نوعية الحياة للعسكريين العاملين في الخدمة وخفض الروح المعنوية للقوات قد أدى الى تراجع ملحوظ في نوعية وجهوزية الجندي الاميريكي وكفاءاته. وقد ركزت إدارة بوش على محاولة إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية الأمريكية بما يتوافق مع طبيعة عصر المعلومات في أوائل القرن الواحد والعشرين، بهدف زيادة قدرات وكفاءة القوات المسلحة الأمريكية من ناحية، وبما يضاعف من التفوق النوعي لهذه القوات على الساحة العالمية [4].

ويمكن القول ان إدارة جورج دبليو بوش، جاءت إلى السلطة فى بداية عام 2001، بأفكار "جديدة" في مجال الدفاع والأمن القومي، وركزت على إدخال تعديلات هامة على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حتى قبل وقوع هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001 والتي كانت تحمل في ثناياها الخطوط الرئيسية لما اطلق عليه لاحقا **"عقيدة الحرب الوقائية"** كمفهوم استراتيجي جديد في القرن الحادي والعشرين [5].

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم الأمن القومى الذى عبّرت عنه إستراتيجية بوش عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وقع تحت تأثير البيئة النفسية التى فرضتها تلك الأحداث، وكانت مساحة الاختلاف بين البيئة الواقعية والبيئة النفسية هى المسؤولة بالأساس عن المشكلات التى واجهها مفهوم إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن للأمن القومى [6].

وبمزيد من التفصيل يمكن القول ان التعديلات تركزت على **ثلاثة مجالات رئيسة** هي:

- بناء القوات المسلحة؛

- ودور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي؛

- وتحديد مصادر التهديد.

وقد اندرجت معظم هذه التعديلات ضمن عملية المراجعة الدورية التي تتم كل أربع سنوات Quadrennial Review للسياسة الدفاعية الأمريكية، والتي كان النقاش السياسي والعسكري والعلمي قد اشتد بشأنها منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، العشرين، بعد انتفاء الحاجة لكثير من المرتكزات التي قامت عليها الآيديولوجيا الدفاعية الأميركية.

وقد استمدت هذه التعديلات قوتها من عدة اعتبارات هامة، يأتي في مقدمتها أن إدارة جورج دبليو بوش الجمهورية أعطت أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي، بدرجة أكبر من إدارة بيل كلينتون الديمقراطية السابقة. وعلى هذا الأساس، شهدت السياسة الدفاعية تحولات هامة، كمرتكز أساسي من

---

[4] لمزيد من التفاصيل قارن: معتز سلامة، الأمن القومى الأمريكى:التحولات الجديدة فى ظل إدارة بوش الثانية، **"كراسات إستراتيجية"**،القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة السادسة عشرة، العدد 162، ابريل 2003؛ كذلك: خليل حسين، **الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الامن القومي الاميريكي**... مصدر سبق ذكره.

[5] لمزيد من التفاصيل قارن: أناتولي أوتكين، **الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي العشرين**. ترجمة: انور محمد ابراهيم، ومحمد نصر الدين الجبالي (مصر: المجلس الاعلى للثقافة، الطبعة الاولى، 2003).

[6] قارن على سبيل المثال: معتز محمد السيد سلامة، **تأثير أحداث 11 سبتمبر فى المفهوم الأمريكى للأمن القومى**، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ووفق رؤية الادارة الجمهورية وعلى رأسها بوش تمثلت فى الاتي [7]:

1- **التركيز على زيادة القدرات العملانية للقوات المسلحة من خلال بناء جيش أخف وإدخال أفكار ومفاهيم قتالية جديدة،** حيث تبنى الرئيس (جورج دبليو بوش) موقفا يقوم على أن المؤسسة العسكرية الأمريكية مازالت منظمة بدرجة كبيرة لمواجهة تهديدات "الحرب الباردة"، أكثر من مواجهة تحديات قرن جديد، ولخوض عمليات عسكرية تعكس العصر الصناعي، أكثر من خوض معارك "عصر المعلومات". ولذلك، ركزت السياسة الدفاعية في بداية عهد بوش الإبن على التعامل مع عالم سريع التغير، بما في ذلك تقليل الاستعداد لخوض حروب تقليدية، في مقابل التركيز على التعامل مع أوضاع أكثر تعقيدا، مثل الصراعات منخفضة الحدّة كالدفاع عن "تايوان" في مواجهة حصار صيني مثلا، أو إبقاء "مضيق هرمز" مفتوحا أمام الملاحة الدولية. ورغم ذلك فقد خاضت الولايات المتحدة حربين خلال سنتين، الاولى في افغانستان والثانية في العراق وهي حروب تقليدية بكل معنى الكلمة، رغم ما أثير من تساؤلات عن استعمال اسلحة غير تقليدية بمفاعيلها في كلا الحربين.

2- **التركيز على بناء نظام متكامل للدفاع الصاروخي** يكون مؤلفا من صواريخ اعتراضية منطلقة من البر ومن سفن بحرية أو قواعد بحرية، بالإضافة إلى أسلحة ليزر منطلقة من طائرات. حيث أخذ هذا البرنامج الأهمية المركزية في السياسة الدفاعية لإدارة جورج دبليو بوش، بهدف مواجهة التهديدات والأخطار الناجمة عن اتساع نطاق الانتشار الصاروخي لدى الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا "مارقة"، مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق، وذلك في ظل قناعة بأن هذا التهديد يعتبر الأكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي في المستقبل القريب.

3- **اعطاء اهمية متميزة لمسرح العمليات في آسيا.** وهذا يعني حدوث تغير جذري في السياسة الدفاعية الأمريكية التي ظلت تركّز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مسرح العمليات الأوروبي بهدف منع اجتياح سوفياتي لدول غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة.

فعند إلقاء نظرة على الخارطة السياسية والاقتصادية لآسيا ستتضح أهمية وتعقيدات المنطقة، فهي تضم بلدا صناعيا متطورا مثل **اليابان** باقتصاد أكبر من اقتصاد أي بلد في أوربا، وثلاثة بلدان قارية هي **الهند والصين وروسيا الاتحادية،** وبلدين – **كوريا الجنوبية وسنغافورة** – قريبين من امتلاك الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة، وبلدين كبيرين هما **الفليبين وإندونيسيا،** اللذين يتكونان من آلاف الجزر وتتحكمان بأهم الطرق البحرية، **وتايلاند وبورما** وهما بلدان قديمان تعداد سكانهما اكثر من (121) مليون نسمة وهو ما يقارب أو يفوق تعداد سكان فرنسا و إيطاليا، هذا اضافة الى **كوريا الشمالية** وهي احدى دول "محور الشر" والتي تعمل على تطوير أسلحة نووية وصواريخ طويلة المدى [8].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبهت لتلك الأهمية الجيوستراتيجية والجيوبولوتيكية للقارة الآسيوية ككل، وما ستشكله فيما بعد من قوة عالمية بسبب امـــتلاكها لذلك المخزون الهائل مـــن الـــنفط، وغيره من الموارد الطبيعية والاقتصادية الهامة، ولكون ارتباط الاقتصاد الآسيوي بالاقتصاد والتجارة الأمريكيين ارتباطا وثيقا جدا.

وهذا يعني أن ما يكمن وراء هذا التحول – بحسب الادارة الجديدة – هو أن هناك طائفة متنوعة من التهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة في تلك المنطقة، يأتي في مقدمتها:

---

[7] المصدر السابق

[8] قارن: محمد بن سعيد الفطيسي، **الإمبراطورية الأمريكية واستراتيجية السيطرة على النفط الاسيوي**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.airssforum.com/f131/t3754.html

- **النفوذ المتزايد لكل من الصين والهند؛**
- **احتمالات إعادة توحيد الكوريتين؛**
- **التوتر الهندي ـ الباكستاني؛**
- **ووجود العديد من المنازعات الحدودية الإقليمية.**

وهناك **أربعة مجالات** رئيسية للتركيز الأمريكي على مسرح العمليات الآسيوي تتمثل في:
أ ـ **احتواء الصين**: حيث تعتبر مكانتها المتزايدة الهاجس الأكبر أمام الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لأنها على ما يبدو ستكون الدولة المهيأة لأن تكون المنافس الأكبر على الصعيد الدولي في وقت لاحق. فهناك الكثير من الباحثين يشيرون الى ان الصين مرشحة لان تلعب دور المنافس للولايات المتّحدة باعتبارها لاعبا فاعلا في ميزان القوى العالمي، يكون قادرا على وضع حدّ لـ "القرن الأميركي". فمثلا أعلن المؤرّخ الأميركي المعروف نيل فرغسون أنّ "القرن الواحد والعشرين قرن الصين" [9].
ب ـ **الحاجة إلى الاقتراب من المنطقة من أجل مراقبة التطورات في روسيا الاتحادية وجمهوريات آسيا الوسطى،** سواء من أجل احتواء أي صراعات محتملة في المنطقة أو حتى استغلالها، أو للتعامل مع احتمالات وصول نظم حكم متطرفة في تلك الجمهوريات.
ج ـ **الرغبة فى المشاركة فى عملية استغلال موارد بحر قزوين،** التي تحددها بعض التقديرات بحوالى 200 مليار برميل [10] !.
د ـ **امتلاك القدرة على السيطرة على حركة التفاعلات الاستراتيجية في جنوب آسيا**.

وتعني الملاحظات السابقة ضرورة بسط النّفوذ الأمريكي على آسيا الوسطى و هذا الخيار بذاته يمثل تحوّلا إستراتيجيا هامّا. فهذه المنطقة التي تمتد من جبال الأورال حتى حدود الصين الغربية أصبحت على غاية من الأهمّية نظرا لموقعها الجيوستراتيجي المهم و لثروات متعدّدة: بترول بحر قزوين، غاز تركمانستان، قطن أوزباكستان و ذهب قيرغيزستان. و بما أن القيادة المركزية الأمريكية Centcom كما اشرنا سابقا تضع يدها على منطقة الخليج وثرواتها بات من الضّروري بسط النّفوذ على منطقة يقدّر مخزونها بثلاث مرات ما يختزنه الخليج.

4 ـ **تعديل السياسة النووية،** وبالذات من حيث الاستعداد لإجراء خفض من جانب واحد للترسانة النووية إلى أقل مستوى يمكن أن تسمح به اعتبارات الأمن القومي الأمريكي.

بل أكثر من ذلك خفض عدد الرؤوس النووية الأمريكية حتى عن العدد الذي تحدده معاهدة "ستارت 2" **Strategic Arms Reduction Treaty (START II)**[11]. وفي الوقت نفسه، ركّزت إدارة بوش على تحديث الترسانة النووية الأمريكية التي تدهورت بنيتها الأساسية، وأصبحت غير قادرة على إنتاج سلاح نووي جديد كما تصفها الوثيقة، كما احتفظت إدارة بوش لنفسها بالحق في استئناف التجارب

---

[9] ورد الاقتباس عند: منير الكشو، "هل انتهى القرن الامريكي؟"، **"سياسات عربية"**، العدد 22، أيلول/سبتمبر 2016، ص 134.
[10] قارن على سبيل المثال: د. أحمد ملّي، التنافس الدّولي على حوض قزوين، **مجلة " الدفاع الوطني"**، العدد 89، تموز 2014. متاح على الرابط التالي:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%91%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D9%82%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%86
[11] حلت اتفاقية خفض الأسلحة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا (ستارت 2) محل الاتفاقية السابقة التي وقعها الطرفان في يوليو/تموز 1991، وانتهت صلاحيتها في ديسمبر/كانون الأول من عام 2009. ففي الثامن من نيسان/أبريل 2010، وبعد مفاوضات شاقة واجهت العديد من العقبات، من ضمنها تمسك روسيا بتضمين الاتفاقية عبارة تشير صراحة إلى درع أميركا الصاروخي الذي كانت تنوي نشره في أوروبا الشرقية، وقع الرئيسان الأمريكي (باراك أوباما) والروسي (ديمتري ميدفيديف) معاهدة ستارت 2.
تقضي اتفاقية (ستارت 2) بتخفيض المخزون النووي لدى كل من الطرفين مما يقل بنسبة 30% عن السقف المحدد لهذه الرؤوس (1700 – 2200).
أما منصات الإطلاق أو وسائل الحمل حسب المصطلح الوارد في الوثائق السابقة فسيجري تقليصها إلى 800 مقارنة مع 1600 بموجب معاهدة (ستارت 1).

النووية الأمريكية، إذا احتاجت إلى ذلك من أجل تحديث أسلحتها النووية، ومن أجل التأكد من فعالية هذه الأسلحة.

5 ـ **تعديل أسس بناء القوات المسلحة الأمريكية** إذ تم **التراجع** عن مبدأ خوض حربين أساسيتين في آن واحد، باعتبار أنه ـ وحسب إعلان وزير الدفاع الأمريكي في حينه (**دونالد رامسفيلد**) رسميا أمام الكونغرس الأمريكي في حزيران / يونيو 2001 ـ تسبب في حدوث ضغط عنيف على الإنفاق العسكري واستخدام القوات، كما أن القوات الأمريكية لا تمتلك أسطول نقل جوى قادر على خوض الحرب في مسرحيّ قتال رئيسيين. أما **المبدأ الجديد** في حقبة بوش الابن لبناء القوات فيركز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة، مع الاكتفاء بتنفيذ عدد من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم. وقد شكلت هذه التحولات الركيزة الأساسية لخطة الإصلاح العسكري التي بدأت إدارة بوش في تطبيقها، وتضمنت ذات الخطة تحولات جذرية في هيكل وحجم واستخدام القوات المسلحة الأمريكية بصورة غير مسبوقة منذ عقد الستينيات من القرن العشرين.

المبحث الأول: **معالم العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة بعد** 11 **أيلول**/**سبتمبر** 2001..

رهانات على حروب غير نظامية !

شكلت استراتيجية الأمن القومي المعلنة في عام 2002 والمعدلة في عام 2006، المحطة المفصلية في اطلاق رؤيتها، حينما دعت الى ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقوات مسلحة متفوقة على أي قوات مسلحة أخرى، مع تميّزها بقدرات قتالية، تعتمد على سرعة الحركة والمناورة على امتداد الكرة الأرضية، اضافة الى الاحتفاظ بدرجة عالية من الاستعداد للرد السريع، في مجابهة أي طارئ، والأخذ بالضربات الاستباقية ضد أي عدو يحتمل ان يشكل خطراً على الولايات المتحدة، حتى لو لم يكن هذا الطرف قد اظهر نية عِداء أو مارس فعلاً ما يهدد المصالح الاميركية.

واستنادا الى (**مايكل ت. كلار**)، الاستاذ في جامعة هامشر ومؤلف كتاب **Resource Wars** [12] تقوم **الهيكلية الاستراتيجية** للدفاع الاميركي على **ركائز ثلاث** هي: المركزية الاميركية، الهيمنة العالمية، التفوق الدائم.

ويمكن ملاحظة **أبرز معالم التغيرات** في الاستراتيجية الجديدة، التي نعرضها هنا بتكثيف، في **المحاور** التالية:

1. **<u>الانفراد بالتفوق العسكري المطلق بما يحقق السيطرة الاستراتيجية الكاملة</u>**. لاشك أن قراءة متفحصة لجوهر "العقيدة العسكرية الجديدة" تكشف لنا أنها لا تطول فقط إحداث ما يسمى بـ **"الثورة في المسائل العسكرية"** بل توظيف هذه التقنيات الجديدة لتحقيق " **تفوق نوعي على الخصم** " يتيح ضمان مبدأ " **السيطرة الاستراتيجية** " بالمطلق. وبالملموس فقد حدّد (**دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld**) [13]، وزير الدفاع الأمريكي الاسبق، في حديث له أمام طلاب جامعة الدفاع الوطني في 2001/1/31، **جوهر** العقيدة العسكرية الجديدة حينذاك بأنه يتمثل في:

*** امتلاك قوة ردع فوق أربعة مسارح معا؛**

*** الانتصار على قوّتين تهاجمان الولايات المتحدة،(أي مسرحين للحرب)؛**

*** خوض هجوم مضاد قوي؛**

---

[12] لمزيد من التفاصيل قارن: Michael T. Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*, Metropolitan Books, 2001.

[13] يعتبر **رامسفيلد** واحدا من أهم الأعضاء في ما يسمى بـ "الصقور" أو "المحافظون الجدد" وهو من المؤمنين بـ "الإمبراطورية الأمريكية" وباستخدام القوة لتحقيق الغايات. لمزيد من التفاصيل قارن:

العباسي، بوعلامي. **دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الامريكي**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012-2013، ص 37 ولاحقا؛

James Mann (2004). *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet*, Viking Penguin, New York.

*** احتلال عاصمة بلد معاد وإقامة نظام جديد فيها.**

ويعني هذا إضفاء **تعديل هام** على العقيدة العسكرية التي ظلت سارية المفعول قبل هذا التحول.

وطبيعي إن ما قاله **(رامسفيلد)** بشأن "امتلاك قوة ردع فوق أربعة مسارح معا له دلالته في كونه سيحرر الأمريكيين، على ما يبدو، من الاعتماد على الحلفاء الأوربيين. ولاشك أن كلام **(بول وولفويتز)**، نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، كان شديد الصراحة حين قال في مؤتمر ميونيخ الأمني في آذار 2003 بما معناه **إن المعارك هي التي ستحدد التحالفات**.

وقبل ذلك كانت **أهداف** السياسة الدفاعية الرئيسية قد مرت **بثلاث مراحل** أساسية [14]:

- **قبل السبعينات من القرن العشرين كانت سياسة الدفاع الأمريكية تضع نصب أعينها الاستعداد لخوض "حربين ونصف"**، بحسب المذهب الذي تبناه آنذاك الرئيس الأمريكي الأسبق **(ريشارد نيكسون)**. ففي إطار الحرب الباردة حيث كانت البلدان الاشتراكية تشكل كتلة واحدة، كان من المفترض – بحسب هذه العقيدة - الاستعداد لحرب محتملة ضد **الاتحاد السوفيتي** وأخرى من الصنف نفسه ضد **الصين** وثالثة في الوقت نفسه لكن بحجم إقليمي ضد **"بلدان عدوة"** لا تقاس قدرتها العسكرية بالقوتين العظميين. ومن هذه النزاعات مثلا الحرب الكورية والفيتنامية أو الحملات العسكرية في لبنان وغواتيمالا .... الخ. وقد دفع النزاع الآيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والصين، والذي توج بقطيعة سياسية – اقتصادية في أواسط الستينات من القرن الماضي، الرئيس نيكسون الى تبني مبدأ **"الحرب ونصف الحرب"** الذي يتحسب لمواجهة رئيسية مع الاتحاد السوفيتي أو مع الصين إضافة الى نزاع إقليمي من النوع المذكور آنفا.
- مباشرة بعد انتهاء "الحرب الباردة "، أصدرت إدارة الرئيس **بوش الأب** عام 1991 وثيقة بعنوان " **نظرة الى القدرة العسكرية الأساسية"** تضمنت مبدأ جديدا بات يتوقع حدوث **"نزاعين إقليميين كبيرين"** والتهيؤ لهما.
- وحين أصبح **(بيل كلينتون)**، في 20 كانون الثاني 1939، رئيسا للولايات المتحدة أكدت إدارته التوجه السابق وذلك في تقويمها الشمولي عام 1993، وعام 1997 في وثيقة حول **"سياسة الدفاع الرباعية"** (أربع سنوات) حيث أطلق على هذه النزاعات اسم **"حروب رئيسية في مسرح عمليات"**.

لم يكتف **(رامسفيلد)**، في الخطاب المشار إليه أعلاه، بتوسيع احتمالات النزاع من اثنين الى أربعة "رئيسية تدور في مسرح عمليات" بل حاول **صياغة تعريف جديد للأخطار** التي يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها. فجمع في " **معسكر الأعداء** " نفسه " **المنظمات الإرهابية** " ذات "التطلعات الدولية" **والدول** التي تساندها وخصوصا تلك التي يمكن أن تمدها بأسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) والتي تقوم هذه الدول بتطويرها. فالخطر – بحسب رامسفيلد- لا يتحدد فقط بمصدره بل أيضا بطبيعته. ولاشك أن قراءة متفحصة لجوهر هذه العقيدة تكشف لنا أنها لا تطول فقط إحداث ما يسمى بـ "الثورة في المسائل العسكرية" بل **توظيف** هذه التقنيات الجديدة لتحقيق "تفوق نوعي على الخصم" يتيح ضمان مبدأ " **السيطرة الاستراتيجية** ". وطالما شدّد واضعو الخطط العسكرية الأمريكية على ان نظريتهم في **"السيطرة الاستراتيجية"** وجدت استجابة لكل أشكال النزاع. ويجري تطبيقها بحسب طبيعة الخصم وعدده وقوته الصناعية وبنيته التحتية وحجم مدنه ولا سيما نظامه السياسي وما المطلوب القيام به لقلبه أو تحييده. فالنظرية تترك المجال واسعا أمام التجريبية في تطبيقها. وهو ما حدث مثلا عند تنفيذها خلال حروب الخليج والبوسنة ومن بعدها في **كوسوفو** ولاحقا في أفغانستان والعراق.

[14] بحسب بول ماري دولا غورس، **اللوموند ديبلوماتيك** العدد 2002/9.

ولم يتوقف (**رامسلفيد**) عند تحديد مسارح الحرب التي ستنشط فوقها قوة الردع، والتي يتعين امتلاكها في إطار العقيدة العسكرية الجديدة، بل إنه **حدّد** أهداف تلك القوة بما يلي :
- " حماية الأرض الوطنية والقواعد العسكرية في العالم؛
- الانتقال الى مسارح عمليات بعيدة؛
- تدمير معاقل العدو؛
- ضمان أمن أنظمة المعلومات والاتصال؛
- تطوير استخدام التكنولوجيا الخاصة بالتنسيق بين القوات؛
- حماية الفضاء والترسانة الفضائية الأمريكية ".

2. **التخلي عن " استراتيجية الردع والاحتواء " التي حكمت السياسة الأمريكية إبان "الحرب الباردة " وتبني استراتيجية " الهجوم الوقائي ".** ويعد هذا **تحولا مهما** في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وهناك حديث تفصيلي عن هذه الاستراتيجية في مكان آخر من هذه الدراسة.

واستنادا إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين كبار فإن المبدأ الاستراتيجي الجديد **يبتعد** كثيرا عن سياسة " الحرب الباردة" التي كانت **تقوم على الردع والاحتواء** ليصبح جزءا من أول استراتيجية للأمن القومي تقوم على فكرة "**الهجوم الوقائي**". واعتبر العديد من المحلّلين هذا التوّجه **أكبر تغيير** في الاستراتيجية الأمنية - العسكرية منذ حقبة أربعينات القرن العشرين حين أسس الرئيس الامريكي الاسبق **(هاري ترومان)** وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووزارة الدفاع (Pentagon). فهذه الاستراتيجية تبتعد عن مبدأ عمره أكثر من نصف قرن في السياستين الدفاعية والخارجية الأمريكية هو **الاحتواء والردع**، وتقترب من نظرية (**التدخل الدفاعي**) و(**الهجوم الوقائي**).

3. **صياغة تعريف جديد للأخطار التي يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها**. فجمع في "معسكر الأعداء " نفسه " المنظمات الإرهابية " ذات "التطلعات الدولية" والدول التي تساندها وخصوصا تلك التي يمكن أن تمدها بأسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) والتي تقوم هذه الدول بتطويرها. فالخطر لا يتحدد فقط بمصدره بل أيضا بطبيعته.

وارتباطا بذلك باتت الولايات المتحدة تدرس احتمال استخدام السلاح النووي ضد دول غير نووية، أو ردا على هجمات بأسلحة كيمياوية وبيولوجية أو عند حدوث "تطورات عسكرية مفاجئة" ذات طبيعة غير محددة. وطبيعي أن مثل هذه النقلة النوعية **تجبر** المؤسستين العسكرية والاستخبارية الأمريكية على تنفيذ تبدلات واسعة في تركيبتهما وسياساتهما، وذلك على **مستويين**:

الأول، مستوى المفاهيم، حيث سيتطلب الأمر **تغيير العقلية العسكرية الأمريكية** التي تعتبر الهجمات المفاجئة عملية "غير مشّرفة"؛

الثاني، مستوى العتاد، لأن الهجمات الوقائية تحتاج الى أنواع جديدة من الأسلحة لجعل القوات الأمريكية أكثر مرونة في الحركة وأكثر قدرة على "الفتك السريع". ويمكن لهذه الملاحظة أن تفسر الخطوة التي اتخذها الرئيس الأمريكي بوش الابن بشأن خطة لإعادة نشر القوات الأمريكية الموجودة في الخارج.

والخلاصة، إن المبدأ النووي الأمريكي "الجديد" لا يستبعد إمكانية لجوء الولايات المتحدة قبل غيرها إلى استخدام السلاح النووي إذا ما نشأ خطر صنع سلاح إبادة جماعية من قبل خصومها.

3. **استكمال بناء أدوات السيطرة العسكرية على مراكز الطاقة في العالم بدأً من الشرق الأوسط وصولا إلى نفط آسيا الوسطى وغازها**. وبهذا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية، في تفاعلها الوثيق طبعا مع الدوائر الاستراتيجية الأخرى.

من المفيد التذكير هنا بأن هذه الأفكار ليست في مجملها جديدة. فهناك إدارات أخرى سعت إلى تفضيل هذه الركيزة الاستراتيجية أو تلك. لكن الشيء المهم هنا هو انه لم يصل التفكير الاستراتيجي قبل ذلك إلى بلورة

هذه الركائز بهذا القدر من التماسك والوضوح والحماسة، إلى درجة يمكن معها القول أننا شهدنا **"انقلابا"** في التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أكد مسار الأحداث خلال السنوات الأخيرة بما لا يدع الشك إن القضية برمتها تدور حول **بلورة رؤية استراتيجية** "اكثر فعالية "، وخلق الآليات الكفيلة بضمان تحقيق الهيمنة على العالم وإعادة إنتاجها في أحسن الظروف وأفضل الشروط. وقبل ما يقارب القرن والنصف قال الاستراتيجي الألماني الكبير (**كلاوزفيتز**) في مسعاه لصياغة تعريف دقيق للاستراتيجية بما معناه أن الأهداف السياسية هي النهاية، والحرب هي الوسيلة.

ما هي القدرات العسكرية المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية ؟

أشار الخبراء والباحثون الأميركيون الى أن الولايات المتحدة كانت تحتاج إلى **خمسة أنواع** من القدرات العسكرية لتنفيذ هذه الاستراتيجية:

1- **القدرات النووية** للردع ولحماية الولايات المتحدة وحلفاءها من أي هجوم؛
2- **القدرات الأمنية الداخلية**؛
3- **القدرات التقليدية** الضرورية للانتصار في الحروب الأساسية؛
4- **قدرات الانتشار** والتدخل السريع؛
5- **قدرات على تقديم المساعدة الإنسانية**.

****

هذه المقدمات ضرورية للحديث حول ما كان يدور عن "إستراتيجية دفاع أميركية جديدة"، ففي حينه نشرت صحيفة **"واشنطن بوست"** بعض تفاصيل وثيقة (إستراتيجية دفاع قومي جديدة) تدعو فيها المؤسسة العسكرية الأميركية لإتقان "حرب غير عادية " بدلا من التركيز على الحروب التقليدية ضد دول أخرى. وقالت الصحيفة إن هذه الإستراتيجية تأتي تتويجا لجهد (**روبرت غيتس Robert Gates**) [15] منذ توليه وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية 2006 بعد رامسفيلد، وتبرز رأيه بأن "الأمة يجب أن تسخر مصادر القوة العسكرية والسلطة اللينة لدحر عدو معقد ومتحول".

ويمكن هنا الإشارة الى **أبرز معالم هذه الإستراتيجية بطبعتها الغيتسية** (نسبة الى روبرت غيتس) [16] :

- يعتنق (روبرت غيتس) مصطلح **"الحرب الطويلة"** الذي اعتمده سلفه **(رامسفيلد)** لمعادلة القتال ضد ما أسماه "الإرهاب مع النضالات ضد الشيوعية السوفيتية والفاشية النازية". ومع ذلك تختلف إستراتيجيته غيتس، التي جاءت في سياق وثيقة (**إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية الجديدة**) التي وافق عليها في شهر تموز 2008، عن **"إستراتيجية رامسفيلد"** في أنها لا تركز على العمل العسكري الاستباقي، وبدلا من ذلك تشجع القادة الأميركيين الحاليين والمستقبليين للعمل مع الدول الأخرى على "محو الظروف المعززة للتطرف". ان **الاستنتاج** بسيط من هذا الاختلاف**: فشل الإستراتيجية التي راهن عليها بوش و "صقور" المحافظين الجدد، والبحث عن مخرج من المأزق الذي كانت تعيشه الإستراتيجية التي هندسها رامسفيلد وفريقه** [17].

---

[15] روبرت غيتس (**Robert Gates**) وزير وزير الدفاع الأمريكي منذ 2006 حتى 2011. ورغم كونه من الحزب الجمهوري فإنه عُيّن وزيرًا للدفاع بعد استقالة سلفه (دونالد رامسفيلد) عند فوز الديمقراطيين بانتخابات الكونغرس.

[16] لمزيد من التفاصيل عن مقاربة **روبرت غيتس** قارن:

Robert Michael Gates, *Understanding the New Us Defense Policy Through the Speeches of Robert M. Gates, Secretary of Defense*: Speeches and Remarks December 18, 2006 to February 10, 2008 as Released by the US Department of Defense, Arc Manor, 2008.

[17] لمزيد من التفاصيل قارن: James Mann (2004) *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet*, op, cit.

- **العراق وأفغانستان: الجبهتان المركزيتان للصراع.** نظرا لأن الإستراتيجية الجديدة كانت **تجسد** محاولة لتطبيق الدروس المستخلصة من الحربين اللتين خاضتهما القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، فان هذين البلدين – بحسب إستراتيجية غيتس - يظلان الجبهتان المركزيتان في الصراع، وأن الحرب فيهما تمثل نوعا من القتال الذي سيواجه الولايات المتحدة في السنوات المقبلة. ولهذا فان النجاح في هذين البلدين تعتبره الإستراتيجية الجديدة عاملا حاسما "في كسب هذه الحرب" رغم انه "لن يأتي وحده بالنصر". ولكن الوثيقة تستدرك قائلة: "لكننا لا يمكن أن نغفل عن المفاهيم الضمنية لخوض حرب طويلة الأمد وعرضية ومتعددة الجبهات والأبعاد، أعقد وأكثر تشعبا من مواجهة الحرب الباردة مع الشيوعية". علما أن بعض الباحثين اعتبر ذلك معركة مبادئ في "الحرب ضد الارهاب" [18].
- **أولوية الأولويات: القتال ضد "القاعدة".** بحسب هذه الإستراتيجية فإن القتال ضد "القاعدة" والإرهابيين الآخرين يجب أن يكون أولى أولويات المؤسسة العسكرية الأمريكية في العقود القادمة، ذلك أن كسب المعارك في العراق وأفغانستان لن ينهي "الحرب الطويلة" ضد "التطرف العنيف". ويعني ذلك ان " الانتصار في الحرب الطويلة ضد الحركات المتطرفة والعنيفة" سيشكل في المستقبل المنظور الهدف المحوري للولايات المتحدة.

و من الملاحظة السابقة يمكن الاستنتاج أن "البيئة الإستراتيجية" التي تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل المنظور ستحددها "مكافحة شاملة لآيديولوجيا متطرفة وعنفية تسعى لقلب النظام العالمي".

- **إتقان الحرب "غير النظامية" بدلا من التركيز على الصراعات التقليدية مع دول أخرى.** تدعو الإستراتيجية موضوع حديثنا المؤسسة العسكرية الأميركية لموازنة مخاطرتها بين التهديدات غير التقليدية و الحرب التقليدية التي تتضمن جيوشا متنافسة ومواجهات بأسلوب "الحرب الباردة". ولهذا تدعو الوثيقة الجيش الأمريكي الى إتقان الحرب "غير النظامية" بدلا من التركيز على "الصراعات التقليدية" مع دول أخرى. هنا تدعو الوثيقة الجيش الأمريكي إلى "الاهتمام بطريقة نشوء الحركات المتطرفة وسلوكها".
- **تكتيكان: العصا والجزرة مع إعداد وكلاء محليين لانجاز المهمة!.** ومع إقرار الوثيقة بان استخدام القوة " يلعب ..... دورا"، لكنها تستدرك مشيرة الى ان "من المحتمل ان تكون الجهود العسكرية لاعتقال الإرهابيين أو قتلهم ثانوية بالنسبة للإجراءات لتشجيع المشاركة المحلية في الحكومة والبرامج الاقتصادية لحفز التنمية وأيضا الجهود لفهم ومعالجة الشكاوى التي غالبا ما تكمن في قلب التمرد". وتضيف الوثيقة أنه ولهذه الأسباب، "قد يكون المكوّن العسكري الأكثر أهمية في الصراع ضد المتطرفين الذين يستخدمون العنف، ليس القتال الذي نخوضه نحن، وإنما كيف نسهم في إعداد شركائنا لحماية وإدارة أنفسهم". وتعني هذه الأطروحة ان (غيتس) ابتعد عن تركيز سلفه رامسفيلد على العمل العسكري الاستباقي ويشجع بدلا من ذلك **" التعاون مع دول أخرى لإزالة الظروف التي يتولد عنها الإرهاب"**، حسب ما جاء في الوثيقة.
- **روسيا الاتحادية والصين ما زالا " عدويين محتملين " !.** بغض النظر عن كل ما جرى من تحولات على الصعيد العالمي فان إستراتيجية غيتس كانت تصر على اعتبار أن روسيا والصين تمثلان تهديدًا محتملا للولايات المتحدة. ولهذا أكدت هذه الوثيقة على أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لمواجهة قدرات عسكرية متزايدة لروسيا والصين. ويوصي (غيتس)، في الوثيقة الجديدة، بإبرام شراكة مع هذين البلدين ليس بهدف خلق فضاء جديد في العلاقات معها بل للحد من بروزهما كخصمين محتملين، ولمنع تعاظم قوتيهما كـ "عدوين محتملين".
- **تعتبر الوثيقة أن إيران وكوريا الشمالية تشكلان " تهديداً " للنظام الدولي.** ويعني ذلك ان مفهوم " محور الشر " "Axis of Evil" ما زال في قلب هذه الإستراتيجية الدفاعية.

[18] لمزيد من التفاصيل قارن:

Robert B. Satloff, *The Battle of Ideas in the War on Terror: Essays on U.S. Public Diplomacy in the Middle East* (The Washington Institute, 2004).

بعض ردود الأفعال

بحسب صحيفة "الواشنطن بوست" - فإن إستراتيجية غيتس لاقت مقاومة بين رؤساء الأركان المشتركة بسبب تركيزها على الحرب غير التقليدية. وأبدى هؤلاء قلقهم العلني بشأن تجنب الاستعداد للحرب التقليدية لأنها يمكن أن تمنح الخصوم ميزة تنافسية في مجالات رئيسية، مثل الأجواء أو الفضاء.

ومن جانب آخر، يعتقد الخبير العسكري في هيريتيج فاونديشن (The *Heritage Foundation*)، **جيمس جاي كارافانو، أن** إستراتيجية غيتس بالغت في محاربة التطرف [19].

ولعل **سؤال** يطرح نفسه ويتعلق **بأسباب** هذه التغيرات في الإستراتيجية. دون الدخول بالتفاصيل يمكن القول ان هناك **طائفة من الأسباب،** من بينها:

- فشل فرضية الرهان على الحرب كخيار للانتصار وفرض الهيمنة العالمية وتعزيز "نظام الأحادية القطبية" وأيضا كخيار لإنعاش الاقتصاد الأمريكي وتوظيفه لإملاء الشروط على الآخرين في المنافسة الاقتصادية العالمية وخصوصا مع أوربا واليابان والصين أيضا. هذا مع العلم أن تكاليف الحرب في العراق وأفغانستان بلغت أرقاما فلكية ومن دون ان تحقق الأهداف المعلنة لها، لذا نجد ان الإستراتيجية الجديدة تطرح بدائل أخرى.

وحسب دراسة أعدها معهد واتسون للدراسات الدولية The *Watson Institute* for *International* and Public Affairs التابع لجامعة براون الأمريكية وحملت عنوان (تكاليف مشروع الحرب) [20] وصدرت عشية الذكرى العاشرة لغزو العراق بقيادة الولايات المتحدة يوم 19 مارس/ آذار عام 2003، فقد بلغت تكلفة الحرب الأمريكية في العراق (1.7) تريليون دولار (1700 مليار !!)، إضافة إلى 490 مليار دولار تمثل مستحقات قدامى المحاربين، وهي نفقات قد تنمو إلى أكثر من ستة تريليونات دولار (6000 مليار !) خلال العقود الأربعة المقبلة بعد حساب الفائدة.

وذكرت الدراسة، إن الحرب أفضت إلى مقتل نحو (134) ألف مدني عراقي وربما أسهمت في مقتل أربعة أمثال هذا الرقم. ومع إدراج أعداد القتلى في صفوف قوات الأمن والمتمردين والصحفيين وعمال الإغاثة، ارتفع إجمالي ضحايا الحرب إلى ما بين (176) ألفا و (189) ألفا، بحسب الدراسة.

وتعد الدراسة بمثابة تحديث لتقرير أعده (معهد واتسون) عام 2011 قبل الذكرى العاشرة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، ووضع تقديرات للخسائر المادية والبشرية للحروب التي تلت الهجمات في أفغانستان وباكستان والعراق.

ومن جهة أخرى أشارت الدراسة التي أعدها المعهد المذكور عام 2011 الى أن **إجمالي تكلفة الحروب الثلاث** في أفغانستان وباكستان والعراق تصل إلى (3.7) تريليون دولار (3700 مليار !) على الأقل، وذلك بناء على النفقات الفعلية المعلنة من قبل وزارة الخزانة الأمريكية بالإضافة للالتزامات المستقبلية المترتبة على الحروب مثل المستحقات الطبية وتعويضات المعاقين من قدامى المحاربين. وارتفع هذا التقدير إلى نحو **أربعة تريليونات** دولار (4000 مليار !) في تقرير أحدث. كما ارتفع تقدير عدد الضحايا في الحروب الثلاثة ما يتراوح بين (224) ألفا و (258) ألفا، إلى ما يتراوح بين (272) ألفا و (329) ألفا، وذلك في غضون عامين [21].

---

[19] قارن: ***صحيفة 14 اكتوبر***، العدد رقم 14193، بتاريخ 2 اغسطس 2008. و من الجدير بالذكر أن **(هيريتيج فاونديشن)** هي مؤسسة بحثية وتعليمية، مركز أبحاث، تأسست في العام 1973 في واشنطن وهدفها صياغة السياسات العامة المحافِظة وتعزيزها بالاستناد على مبادئ: الشراكة الحرة والحكم المحدود والحرية الفردية والأمن الوطني القوي. وكان للمؤسسة دور ريادي في حركة "المحافظين الجدد" خلال فترة رئاسة (رونالد ريغان)، الذي اعتمدت سياساته على الدراسة السياسية للمؤسسة بعنوان "انتداب القيادة". ومنذ ذلك الحين، أصبح للمؤسسة تأثير بارز في صنع السياسة العامة الأمريكية واعتُبرت واحدة من منظمات البحث المحافظة الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة.

[20] لمزيد من التفاصيل حول التقرير المشار إليه أعلاه قارن: **دراسة: حرب العراق تكلف الميزانية الأمريكية أكثر من تريليوني دولار**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/03/130309_iraq_war_cost

هذا مع العلم ان تقرير آخر أصدرته **جامعة هارفارد** الأميركية يبيّن أن جملة تكاليف "الحرب الأميركية ضد الإرهاب" التي أعلنها الرئيس السابق بوش الإبن بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، والتي تشمل حرب العراق وحرب أفغانستان، ستبلغ **ستة تريليونات** دولار (6000 مليار !). قارن: دراسة أميركية: 6 تريليونات دولار تكلفة حربي العراق وأفغانستان، **"الشرق الاوسط"**، العدد 12541 بتاريخ 30 مارس 2013.

[21] *Research Cites 225,000 Lives Lost and US$4 Trillion in Spending on Post-9/11 Wars*. Available on: http://watson.brown.edu/news/2011/research-cites-225000-lives-lost-and-us4-trillion-spending-post-911-wars

وفي نفس الوقت يُدرج التقرير ما حققته الولايات المتحدة من "مكاسب قليلة" من الحرب في الوقت الذي أعرب فيه العراق عن صدمته. كما ساعدت الحرب في تعزيز نشاط المسلحين الإسلاموين المتشددين في المنطقة، وانتكاسة حقوق المرأة وتراجع نظام الرعاية الصحية الذي يعاني بالفعل من عثرات كثيرة. كما أن جهود الإعمار التي وصل الانفاق عليها – حسب التقرير - الى **(212)** مليار دولار لم تثمر على نحو كبير بعد توجيه الكثير من الأموال إلى الانفاق على الأمن وإهدار الكثير منها أو التلاعب فيها في ظل شيوع ظاهرة الفساد بشكل صارخ.

- **تفاقم جملة من الصعوبات الاقتصادية وانفجارها في أزمات عديدة** تمثلت بانهيارات كبيرة في أسواق الأسهم والسندات، وتعمق أزمة القروض والرهونات العقارية، وإفلاس كبريات المصارف، وصناديق التمويل وغيرها من المؤسسات المالية، هذا إضافة الى حالة الركود التي يعاني من الاقتصاد الأمريكي منذ فترة، والمؤشرات الإحصائية التي صدرت في الفترة الأخيرة تؤكد ذلك. علما انه في أيلول/سبتمبر 2008 اندلعت اسوء ازمة اقتصادية بعد الازمة الكبرى في ثلاثينات القرن العشرين واجهتها الولايات المتحدة وامتد لهيبها الى مختلف مناطق العالم ولم توفر احدا [22].
- والى جانب العوامل والتحولات الداخلية، **حدثت جملة من التغيرات في البيئة الإستراتيجية العالمية وتوازنات القوى** يبدو أنها ألقت بثقلها عند بلورة معالم إستراتيجية **غيتس** وهي:

*** حدوث تحولات في المشهد الجيو – سياسي العالمي تمثل في تنامي دور كل من روسيا الاتحادية والصين والهند** وإمكانية نشوء تحالفات إقليمية جديدة يمكنها ان تهدد أسس الهيمنة الأمريكية.

ولمواجهة هذه التحولات يبدو انه كان هناك العديد من **الأهداف الآنية والبعيدة المدى** التي كانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لبلوغها، ومن بينها:

1. مراقبة تحركات الصين باعتبارها منافسا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا حقيقيا، وقطع الطريق عليها لإقامة أية **تحالفات** تتيح لها الإطلال منها على دول أسيا الوسطى وإيران والخليج. إذ أن ذلك بحسب **الرؤية** الإستراتيجية الأمريكية يشكل **تهديدا** لهيمنتها على مكامن البترول في هذه المنطقة من جهة، **ووأد** طموحاتها في السيطرة على دول **أسيا الوسطى** والوصول إلى الاحتياطي الهائل القابع في **بحر قزوين**، من جهة أخرى.

2. قطع الطريق على روسيا الاتحادية وتحجيم دورها الذي ما زال قائما في دول آسيا الوسطى، وبخاصة تلك التي تطل على **بحر قزوين**. إن **سيطرة** الولايات المتحدة تعني تمكنها كذلك من **تحجيم** أية محاولة لبناء تحالف بين روسيا الاتحادية والهند والصين، الذي يمكن أن **يتنامى** بوتائر قد تهدد الخطط الأمريكية الرامية إلى التواجد السياسي والاقتصادي والعسكري القوي للولايات المتحدة في آسيا الوسطى وجنوبها والمحيط الهادئ. ويظل منع تبلور محور دولي في هذه المنطقة أعمدته الأساسية الصين وروسيا (وربما الهند) أحد أهم أهداف الإستراتيجية الأمريكية وتواجدها الملموس في أفغانستان.

3. مراقبة النشاطات النووية التي تجري في "منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة" (في بلدان عدة ومن بينها الهند وباكستان وإيران) عن كثب. ولا شك أن تعزيز **التواجد** في هذه المنطقة سيعين الولايات المتحدة على **احتواء** تلك النشاطات بحيث لا تشكل خطرا على ما تسميه بـ "الأمن القومي الأمريكي".

*** حصول تغيرات في توازن القوى في أمريكا اللاتينية مما أفضى الى تقلص ملحوظ للهيمنة الأميركية في هذه القارة.** فقد شهد المشهد السياسي في أمريكا اللاتينية في حينه تحولات مهمة تمثلت بصعود قوى

[22] عالجتُ هذه الازمة بالتفصيل في عمل مستقل. لمزيد من التفصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور**، (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2011).

اليسار هناك ووصولها الى السلطة في العديد من البلدان من خلال الانتخابات وصناديق الاقتراع. ان هذه النتائج أظهرت انه لم تعد أمريكا اللاتينية بمثابة "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة الأمريكية كما كان سابقا. ويبدو ان صعود قوى اليسار والقوى التقدمية الأخرى أتى ردا على مشاريع وسياسات التكييف الهيكلي التي طبّقها صندوق النقد الدولي والمؤسسات الرأسمالية الدولية الأخرى. فقد **قادت** وصفات "الليبرالية الجديدة" ليس الى التغلب على الأزمة البنيوية العميقة التي كانت تواجهها بلدان هذه القارة بل على العكس فان تلك الوصفات المقطوعة الجذور عن الواقع المجتمعي في تلك القارة تسببت في **تفاقم** تلك الأزمة وأكسبتها مديّات جديدة وساهمت في تعميق التبعية للعالم الرأسمالي المتطور [23].

* **تعاظم نشاط القوى المناهضة للعولمة الرأسمالية**. نشأت في مواجهة العولمة الرأسمالية المتوحشة وتطورت حركة عالمية البعد Global movement تضم طيفاً واسعاً من القوى المناهضة للعولمة على امتداد العالم ، وانطلقت في نضال مباشر ضد الإجراءات الجائرة لأرباب العولمة الرأسمالية، وسعيها لسلب المكاسب الاجتماعية والحقوقية للعاملين والشغيلة والتي أحرزت بفضل نضالاتهم، مثل تقليص وإلغاء الحقوق والضمانات التي تنص عليها قوانين العمل وطرد الفلاحين من أراضيهم وتقويض الخدمات الاجتماعية. إن حصيلة التطورات على المستوى الدولي تشير إلى الاتساع المضطرد لآفاق النضال العالمي في سبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

* **انفجار أزمة الغذاء العالمية في حينه والتي مثلت أكبر تهديد راهن ومحتمل لاستقرار المجتمع الدولي،** فقد طالت هذه الأزمة الجزء الأعظم من شعوب وبلدان العالم بدرجات متفاوتة، علما أنها تمثل القسم الظاهر من جبل الجليد الذي كان يخفي أزمات حادة متفجرة، أو على طريق الانفجار وقد يترتب عليها **تغيير** جوهري في الدول النامية، قد تمتد تأثيراته السلبية لتصيب بشكل مباشر حتى الدول المتطورة.

* **تعاظم المخاطر التي تواجه عمليات التنقيب عن النفط والمعادن، في القارة الأفريقية** الحبلى بالتناقضات والصراعات بين "الضواري الاستعمارية" حول مناطق النفوذ والثروات الطبيعية. وبالمقابل شهدت هذه الفترة أيضا **تزايد نشاط تنظيم "القاعدة" في القرن الأفريقي،** الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات توجت بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الأفريقية بدلا من الوضع الذي كان سائدا والذي يقسم القارة بين ثلاثة قيادات عسكرية.

* **الإصرار الإيراني في الرهان على "الخيار النووي السلمي" وما يحمله ذلك من تداعيات ومخاطر على عموم الهيمنة العالمية للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين والدوليين نظرا للقناعة السائدة عند الولايات المتحدة واوربا وبلدان اخرى بأن إيران تطمح لحيازة سلاح نووي وبالتالي فان خيارها النووي ليس سلميا بل لأغراض عسكرية واحتمالات توظيفه لبناء معادلات جيو – سياسية إقليمية جديدة**. فبحسب (**بيتر رودمان**)، الخبير المتخصص في السياسات الإقليمية بالشرق الأوسط والخليج وكذلك بمنطقتي شرق آسيا وجنوبها، بمركز "بروكينجز" فإن " إيران ليست مشكلةً أمريكيةً بالأساس، إنما هي مشكلة تحدي – في المقام الأول – لحلفائنا وأصدقائنا في الشرق الأوسط ". ويتطلب هذا – بحسب رودمان - تنظيم إستراتيجية أمريكية مُضادة يراها من أهم أولويات تلك الإدارة.

ملخص القول، إن إستراتيجية غيتس كانت تمثل محاولة للخروج من المأزق الذي عانته إستراتيجية رامسفيلد و"صقور المحافظين الجدد"، ويتمثل مضمون تلك المحاولة في **إعادة تنظيم الوجود العالمي للولايات المتحدة وتحديث أدوات السيطرة الأمريكية وإعادة ترتيب الأولويات**. ويبدو ان هناك **محاولة** للمزج بين استراتيجيات الاحتواء المزدوج، واستخدام سياسات الحوافز والعقوبات ولكن طبعا من دون التخلي النهائي عن العمل العسكري و "الحروب الوقائية" ضد "القوى التقليدية" و "القوى غير النظامية".

[23] لمزيد من التفاصيل هذه الوصفات وما تركه تطبيقها من آثار كارثية في هذه البلدان، وليس وحدها طبعا، قارن: صالح ياسر حسن، **الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع – محاولة في نقد الخطاب والممارسة**، مصدر سبق ذكره، ص 356 – 420.

إن الملاحظات السابقة تطرح السؤال التالي: هل ان التوقيت الذي طرحت فيه (وثيقة غيتس) كان مناسبا (طرحت الوثيقة قبل شهور من انتهاء ولاية جورج دبليو بوش وامكانية انتخاب رئيس جديد، وهو ما حدث) أم انه يمثل محاولة أخيرة لإحراج للرئيس الجديد، خصوصا وان العديد من الدلائل كانت تشير الى انه سيكون ديمقراطيا هذه المرة وليس جمهوريا، وهو ما حدث بالفعل عندما تم انتخاب باراك أوباما (من الحزب الديمقراطي) رئيسا للولايات المتحدة (اصبح رسميا رئيسا في 20 كانون الثاني/يناير 2009)؟ أي القيام بـ "هجوم استباقي" من طرف الجمهوريين!.

المبحث الثاني: من استراتيجية الردع والاحتواء الى استراتيجية "الهجوم الوقائي" تحول خطير في التفكير الاستراتيجي الامريكي

المفهوم والخلفية التاريخية – "الحرب الوقائية" و "الحرب الاستباقية"

بداية، لابد من الاشارة الى أن عقيدة **الحرب الوقائية** تمثل موضوعة كلاسيكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، على الرغم من أن الكثير من الباحثين يرجعونها إلى فترة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، عندما تعرضت الولايات المتحدة لهجمات على اراضيها. ولكن في واقع الأمر تضرب هذه العقيدة بجذورها في عمق التاريخ العسكري الأمريكي، إذ ارتبطت بـ "بناء الدولة والدفاع ضد الأخطار الخارجية"، حيث تبلورت كخطة أمنية في القرن التاسع عشر، كما تبناها جيمس مونرو **James Monroe** (خامس رؤساء الولايات المتحدة) في سياسته الخارجية في إطار التوسع في القارة الأمريكية [24]، وبقيت فكرة قوية في العقل الإستراتيجي الأمريكي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما كانت تشكل الطور الأول في تطور الإستراتيجية الهجومية الأمريكية التي يؤرخ لها في الفترة الممتدة من 1945 الى 1949، حين كانت أمريكا تحتكر امتلاك السلاح الذري في العالم، حيث شغلت اهتمام الأمريكيين ساسة وعسكريين وحتى مدنيين ضمن حلقات الصراع الآيديولوجي مع الإتحاد السوفييتي. فقد ساد **الاعتقاد**، في دوائر الخبراء العسكريين والسياسيين الامريكيين المسؤولين عن التخطيط لمثل هذه الإستراتيجية، بأن الإتحاد السوفييتي - وهو الخصم الإستراتيجي- كان في طريقه إلى امتلاك قوة نووية، وحينئذ كان من المتعيّن على الغرب أن يواجه خطر الهجوم النووي، الذي كان من المحتمل أن يبادئ به السوفييت حسب اعتقاد هؤلاء، ومن هنا تبلور مفهوم "الحرب الوقائية"، على أنه كان يعني السعي نحو تدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها [25].

ومن جهة أخرى، هناك من يرى أنه لم يكن ظهور مفهوم "الضربة الاستباقية" أو "الحرب الوقائية" ومرادفاتها العديدة في السياسة الدولية حديثاً، بل يرجعه الى ما قبل منتصف القرن الماضي، العشرين. حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن الهجوم الياباني على ميناء **"بيرل هاربر"** الأمريكي عام 1941 يدخل في نطاق "الضربة الاستباقية" التي سعت من خلالها **اليابان** لتحجيم القوة الأمريكية وضربها في عصب الحياة الاقتصادية التي كانت تنتعش من خلال هذا الميناء الحيوي [26]. لقد كانت الضربة الامريكية على

---

[24] قارن: محمد الهزاط، إستراتيجية الحرب الإستباقية الأمريكية، الجذور والأهداف، **"شؤون عربية"**، العدد 123 ، خريف 2005، ص 85 ولاحقا.

[25] قارن: إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر 1979)، ص 124.

[26] "هجوم بيرل هاربر Attack on Pearl Harbor" هو عبارة عن غارة جوية مباغتة نفذتها البحرية الإمبراطورية اليابانية في 7 كانون الأول/ديسمبر 1941 على الأسطول الأمريكي القابع في المحيط الهادئ في قاعدته البحرية في **ميناء بيرل هاربر** بجزر هاواي. لقد غيّر هذا الحدث مجرى التاريخ ودفع الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية. كانت تلك الضربة بمثابة "ضربة وقائية" لإبعاد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ عن الحرب التي كانت تخطط اليابان لشنّها في جنوب شرق آسيا ضد بريطانيا وهولندا. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B1

مدينة هيروشيما اليابانية في 6 آب/أغسطس 1945 بمثابة بداية للعصر الذري، وثورة في الشؤون الاستراتيجية.

وبالمقابل يرى آخرون [27] أن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 كان بمثابة حرب استباقية أو ضربة وقائية لصالح فرنسا وبريطانيا العظمى التي رأت في تأميم قناة السويس من جانب مصر في زمن الرئيس المصري الأسبق **جمال عبد الناصر**، بمثابة تهديد مباشر لأمنهما ومصالحهما ويستوجب "ضربة استباقية" لاعادة الأمور الى نصابها دون سابق إنذار لذلك، فيما زعمت إسرائيل في حينه أنه ضربة استباقية لمنع مصر من استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها عام 1954 حتى لا تشكل تهديداً ضدها [28].

وهكذا واجه المسؤولون الامريكيون في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديات غير مسبوقة في التوصُّل إلى برنامج دفاعي، نظراً لأن التخطيط الاستراتيجي قد بلغ مستوى من التعقيد لم يكن متخيلاً في السابق، وتحتّم على المفكرين الاستراتيجيين **الموازنة** بين الأسلحة التقليدية و الأسلحة النووية، وبرز على إثر ذلك **العديد من القضايا مثل**: صياغة عقيدة عسكرية للاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للأسلحة النووية، وتطوير التقنية والبرامج اللازمة لتطبيق تلك العقيدة العسكرية، وتخصيص الموارد وتوزيعها بين القوات التقليدية والنووية، بل وبين الأسلحة النووية وكل فرع من فروع القوات التقليدية، وتقويم انعكاسات الاستراتيجية النووية على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وظلت هذه القضايا تمثّل تحدياً كبيراً للقادة الأمريكيين من المدنيين والعسكريين الذين بذلوا جهوداً مضنية للتوصّل إلى استراتيجية فعّالة، وتشكيل ملائم للقوات لاستتباب الأمن القومي على مدى طويل، وتضافرت جهود الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وجهود القائمين على أمر التقنية المتطورة والميزانية، لإعادة النظر في العقيدة العسكرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك.

وفي هذه الفترة ارتبطت الحرب الوقائية بحلقة السباق نحو التسلح، حيث رغبت الولايات المتحدة في فرض سيطرتها على المجال العسكري، والاحتفاظ بخيار الضربة الأولى النووية ضد السوفييت، لتشكل بذلك المقاربة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية في فترة الصراع الآيديولوجي - الحرب الباردة- [29].

وفي خمسينيات القرن الماضي، ثار جدل بين المحللين العسكريين حول مدى ملاءمة الحرب الاستباقية. ونظراً لأن الحرب الاستباقية من صميم "عقيدة بوش"، فلابد من العودة الى الوراء للتعرف على الأفكار التي طُرحت في تلك المناقشات [30]، ولكن لابد من الانتباه هنا الى اختلاف التعريفات و تحتاج بالتالي الى ضبط منهجي. ففي الخمسينيات كان مصطلح **"الحرب الاستباقية"** يعني عملاً عسكرياً لا يُتخذ إلاّ بعد التيقُّن من أن تهديداً وشيكاً سيقع. في حين تقوم "عقيدة "بوش" على ما كان يُطلق عليه سابقاً **"حرباً وقائية"**، والتي عرّفها المفكر الاستراتيجي **(بيرنارد برودي)** في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بأنها: "هجوم مدبّر مسبقاً تقوم به دولة ضد أخرى، وهو عمل غير مبرر لأنه لم ينتظر وقوع اعتداء محدد، أو أي عمل علني آخر من جانب الدولة المستهدفة". علما أنه وفي أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، كان بعض مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية قد طرحوا خيار الحرب الوقائية، ولكن هذه السياسة لم تجد تأييداً كافياً. فقد أعلنت إدارة الرئيس **(هاري ترومان)** أن الولايات المتحدة لن تقوم بشن الضربة الأولى "ما لم يثبت بالدليل القاطع أن تلك الضربة هي هجوم مضاد على ضربة في طريقها للوقوع أو يجري العمل لشنها"، وبمعنى آخر أنه لن تكون هناك **حرب وقائية**، وظلت **الحرب الاستباقية** هي البديل.

بالمقابل دفعت التحديات، التي فرضتها "الحرب الباردة"، الرئيس (دوايت آيزنهاور) للتفكير في عمل وقائي. وبحكم قلقه من المقدرات النووية الحرارية التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي، والتكلفة الباهظة

---

[27] **العدوان الثلاثي** أو حرب 1956 كما تعرف في مصر أو أزمة السويس أو حرب السويس كما تعرف في الدول الغربية، هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام 1956.

[28] قارن: ياسر قطيشات، **"الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية- الحرب على العراق نموذجاً**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204

[29] لقد نصح الجنرال الأمريكي المشهور (أورفيل أندرسون) في هذا الصدد الرئيس الامريكي (هاري ترومان) قائلا: "إذا أردت أن تمنع وقوع الضربة عليك فبادر إليها"، ليتجه بذلك الفكر الإستراتيجي إلى تبني فكرة الهجوم التي تتضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم.

[30] لمزيد من التفاصيل قارن: هاري س. لافر، الحرب الاستباقية و تطور الاستراتيجية الدفاعية الامريكية؛ ترجمة احمد محمد علي عمران، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، السنة 22 ، العدد 87 (ديسمبر 2006)، ص 50 – 56.

للمخصصات الدفاعية في الميزانية، فقد كتب مذكرة لوزير خارجيته حينذاك (**جون فوستر دالاس**)، مشيراً إلى أنه في ظل الظروف الراهنة قد "تضطر الإدارة الأمريكية للنظر فيما إذا كان واجبنا تجاه الأجيال القادمة يملي علينا بدء الحرب في اللحظة المناسبة التي نقررها أم لا". إلاّ أن رئيس هيئة أركان الجيش حينذاك (ماثيو ريدجيواي) رفض الحرب الوقائية، لأنها حسب وصفه "تعارض كافة المبادئ الأمريكية .. ويمقتها الأمريكيون.. ". وبعد بضعة شهور رفض الرئيس آيزنهاور أيضاً تلك الاستراتيجية علناً على الأقل قائلاً: "إنني أرى أن الحرب الوقائية شيء مستحيل حالياً، وبصراحة لا أكترث لنصائح من يدخلون إلى مكتبي للتحدّث عنها".

لقد أوجدت هذه الأوضاع (التحديات، التي فرضتها "الحرب الباردة")، بيئة تجعل فكرة الحرب الوقائية تروق للبعض. وينطلق **مؤيدو** هذا التوجه من افتراض **حتمية** الحرب، ومقدرة الاستخبارات على تحديد الأهداف المناسبة، ويجادلون بأن شن حرب وقائية سيكفل مزايا مهمة، وستتمخض عنه نتائج حاسمة، ويقلل من فعالية العدو إن لم يبطلها تماماً!.

وعلى النقيض من ذلك، فإن **معارضي** الحرب الوقائية يحذّرون من أنها ستعمل على بدء الحرب على أساس ما يمكن أن يحدث.

وهكذا فإن رفض الرئيس الامريكي (**هاري ترومان**) ما طالبت به أقلية باتخاذ عمل وقائي ضد أهداف نووية سوفيتية، وفضَّل بدلاً من ذلك انتهاج استراتيجية الاحتواء "Containment Strategy" ، وهو ما أكّد عليه الرئيسان التاليان له. ولو أن الرئيس (ترومان) أو الرئيسين اللذين خلفاه على كرسي الرئاسة سلكوا مسلك الضربات الوقائية، لأصبحت الحرب الوقائية جزءاً من الموروث الأمريكي، وربما ترتب على ذلك رد نووي انتقامي من الاتحاد السوفيتي محدود أو أسوأ من ذلك. وهكذا كانت سياسة الاحتواء بداية لـ "حرب باردة" امتدت على مدى أربعة عقود ونصف تقريبا من الزمان، واتسمت بالتوتّر الشديد، وبظهور تحالفات مزعجة وصراعات إقليمية، إلاّ أن استراتيجية (ترومان) ومن تلاه من الرؤساء قد أفلحت في نهاية المطاف في مواجهة أكبر تحديّين من تحديات تلك الحقبة من الزمان، وهما: المحافظة على أمن الولايات المتحدة، ومنع وقوع حرب نووية.

وعلى الرغم من الدعوات الملحة من قبل رجال السياسة والجيش الموجهة لإدارتي الرئيسين (هاري ترومان) و (دوايت آيزنهاور) خلال السنوات الأولى لـ "الحرب الباردة" لشن حرب وقائية ضد الاتحاد السوفييتي، بحجة تفادي وقوع خطر من طرفهم في زمن لاحق، إلا أنها كانت محل دراسة ومناقشة واسعة، آلت إلى الرفض، بالنسبة لترومان، وشكل ذلك نقطة تحول حاسمة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء تلك الحقبة. وهكذا تم انتهاج خط سياسي جديد، يتماشى مع الوضع الدولي السائد حينذاك، ويقوم على فكرة الاحتواء Containment تجاه "الخصم السوفييتي"، بدلا من المواجهة النووية.

ويعزو بعض الباحثين [31] ذلك الى تغير المعادلة عندما أصبح الاتحاد السوفيتي يمتلك القدرة على الضربة الثانية، **وتغيّر** التوجه السياسي للإدارة الأمريكية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين من فكرة الهجوم العسكري المسبق إلى إستراتيجيات الردع والاحتواء التي بقيت مطبقة طيلة سنوات "الحرب الباردة".

ويمكن الاتفاق مع الفكرة التي تقول أن **الانتقال** من إستراتيجية الحرب الوقائية إلى الردع والاحتواء كان محكوما- دون شك - بالظروف المحيطة بالقوى الدولية الكبرى وخياراتها السياسية وتوازن القوى الفعلي من جهة، ومن جهة أخرى بعنصر العقلانية في الموقف والسلوك، وهذا ما تجسد بالضبط في "أزمة الصواريخ الكوبية"، فلولا التعقل والحكمة المتبعة من قبل صناع القرار في كلا المعسكرين،

[31] قارن: بن عمار إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي – دراسة حالة العراق-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة/الجزائر، السنة الجامعية 2007 / 2008، مصدر سابق، ص 45.

لأفضى ذلك إلى حرب نووية مدمرة للطرفين، إضافة إلى حلول النظرية الإستراتيجية القائمة على افتراض القدرة على التدمير المؤكد عن طريق الضربة الثانية [32].

ومن المفيد التذكير هنا بأن تتبع تاريخ نشأة الولايات المتحدة، يتيح الاستنتاج بان فكرة الحرب الوقائية ارتبطت بإستراتيجية الغزو والتوسع على المستوى القاري. فالمتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا سلوكها بنزعتي التدخل والتوسع العسكري، يتبيّن تماما ارتباط فكرة المبادأة بالضربة الأولى First strike.

لقد لخَّص (بيرنارد برودي) الجدل الذي دار حول الحرب الوقائية في كتابه الذي نشر عام 1959 بعنوان: **"الاستراتيجية في عصر الصواريخ"** [33] ، حيث أشار إلى أن هناك **ثلاث نقاط رئيسة** تشكِّل جوهر ذلك النقاش:

أولاً: يقرّ الجميع بأن المقدرات العسكرية التعرضية للدولة إذا لم تعد كافية كوسيلة فعالة للدفاع، فلن تستطيع الأسلحة التقليدية أو النووية التصدي التام لهجوم مدمّر؛

وثانياً: تقرّ الغالبية بأن ذلك الهجوم سينجم عنه تدمير وإصابات لا تُطاق؛

وأخيراً: لا تلوح في الأفق مؤشرات على استحداث تقنية متطورة في المستقبل القريب لتحسين هذا الوضع.

ضرورة تحديد المفاهيم

من المتعارف عليه، منهجيا، أن هناك ضرورة لتحديد المفاهيم كأهم خطوة من خطوات البحث، لذا ثمة حاجة إلى تقديم بعض التعريفات المختلفة في مجال الإستراتيجية، وهذا بطبيعة الحال يسمح بتوضيح ما المقصود من الحرب الوقائية. فمن أجل فهم "الحرب الوقائية" ينبغي معرفة ما يقصد بكلمة "وقائية" كصفة مقدمة للحرب، فالكلمة كما ذكرت في اللغة الإنكليزية Preventive صفة مشتقة أساسا من الفعل اللاتيني Praevenire الذي يقصد به منع شيء ما من الحدوث [34].

ولا نريد الدخول في حرب المفاهيم ولكن ما نود الاشارة إليه هنا هو كثرة التعاريف الخاصة بـ "الحرب الوقائية" [35]. غير ان ما يمكن استنتاجه من هذا النوع من الحروب من ناحية الهجوم، هو أنها لا تعني الرد على هجوم الخصم لتصبح بذلك استخداما للقوة كأداة دفاعية ضد الهجوم الموجه إليها، أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها، وإنما **الافتراض** بوجود الخطر كباعث للجوء الى الحرب. وهنا يرى المفكر المصري المعروف **د.إسماعيل صبري مقلد** أن "الحرب الوقائية" تعتبر المظهر الرئيسي لتخطيط الإستراتيجية النووية على الأساس الهجومي البحت، حيث يسعى طرف معين إلى تبني هذه الإستراتيجية

---

[32] كتب الكثير من الدراسات والابحاث حول ازمة الصواريخ الكوبية. لمزيد من التفاصيل قارن: د. ايناس سعدي عبد الله، **الحرب الباردة - دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية – السوفيتية 1945 – 1963**، الطبعة الاولى (بغداد: اشوربانيبال للكتاب، 2015) وخصوصا الفصلين الرابع والخامس؛ كذلك:

Allison, Graham and Philip Zelikow *(1999). Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. New York: Addison Wesley Longman*.

Dobbs, Michael (2008). *One Minute to Midnight: Kennedy, Khrushchev and Castro on the Brink of Nuclear War*. New York: Knopf.

Robert S. Norris, *The Cuban Missile Crisis: A Nuclear Order of Battle October/November 1962*. A Presentation at the Woodrow Wilson Center, October 24, 2012.

[33] Bernard Brodie**,** *Strategy in the Missile Age*. Princeton University Press, 1959.

[34] لمزيد من التفاصيل قارن: الطاهر الأسود، **"نشأة وتطور استراتيجيا الحرب الاستباقية"**، آب 2003 . متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-moharer.net/moh156/taher_elaswad156.htm
كذلك: Luban David, « preventive war», *philosophy and public affairs*, vol 23, n3. 2004.

[35] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: بن عمار إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي – دراسة حالة العراق**-، مصدر سبق ذكره، ص 18 ولاحقا ؛ كذلك: سوسن العساف، **إستراتيجية الردع :العقيدة الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، ط 1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: حسام سويلم ، الضربات الوقائية فى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجدية، **مجلة "السياسة الدولية"**،العدد 150، اكتوبر2002 .

التي تضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم، ويعتبر ذلك بمثابة البديل الأفضل للإستراتيجية الدفاعية، بصرف النظر عما يوضع تحت تصرف هذه الإستراتيجية من إمكانيات [36].

في حين هناك من الباحثين من يعرّف "الحرب الوقائية" بانها: "هي ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل، بمعنى أن القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكن أن يطرحه في المستقبل، والذي يثير مخاوف البلد المهاجم، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنما الافتراض بنواياه الممكنة مستقبلا" [37].

وتتيح الملاحظات السابقة القول ان هذه التعاريف، (وما يماثلها)، توحي بتوفر كلا من عنصري **التهديد والخوف** من تحركات العدو المستقبلية من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى، وهذا يعكس دون شك المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، خاصة ذلك الذي كان سائدا طيلة فترة "الحرب الباردة"، غير أنه و بتغير طبيعة القوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين على المستوى الدولي، لم يلبث وأن طرأ تحول في صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، هذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعوا إلى تبني حربا وقائية ضدها [38].

وفي هذا السياق يشير نائب مستشار الأمن القومي السابق للولايات المتحدة (جيمس ستينبرغ James Steinberg) في دراسة له إلى أن العمل الوقائي Preventive action، يقتضي توفر ظروف دافعة له، وقد اختصرها في النقاط التالية [39]:

- أن يكون ضد الإرهابيين.
- أن يستهدف إزالة مقدرات تمثل خطرا.
- أن يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة.
- أن يكون استخدامه لتغيير النظام.

لقد طور الباحثون الاستراتيجيون الأمريكيون **(ستيفن كزياك)** و **(أندرو كربيمفتش)** و **(مايكل فيكرز)** مبدأ (**الحرب الاستباقية** Pre-impativeWar) أو (**الحرب الوقائية** PreventiveWar) بصفته الوجه الآخر لهذه الاستراتيجية السياسية بعد 2001 [40].

وفي الولايات المتحدة، يحدد هذا **المفهوم** بأنه "*ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد، وتحّييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون، قبل أن يتمكنوا من استخدامها*". وتعني هذه الملاحظة أن "الحرب الوقائية" عبارة عن عمل عسكري، تبادر إليه دولة ذات مقدرات عسكرية متفوقة ضد دولة أخرى (أو جماعات اخرى)، لأن الدولة الأولى ترى أن الدولة الثانية (أو الجماعات الثانية)

---

[36] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر 1979، ، ص 124

[37] Juan Carlos Iscara, "*Why preventive war is immoral?*", May 2003, available at: www.sspx.org/against-the-sound-bites/might-is-not-right.htm-53K.

[38] بن عمار امام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي – دراسة حالة العراق -** ، مصدر سابق، ص 19.

[39] James Steinberg, "Preventive Force in the US National Security Strategy", *Survival*, 47, (Winter 2005-2006). Available at:http://www.comw.org/qdr/preventivewar.html

[40] من المفيد التذكير بانه يتم في الفكر الاستراتيجي الامريكي التمييز بين مفهوم "الحرب الإستباقية" و مفهوم "الحرب الوقائية". فتعرف **الحرب الاستباقية** على أساس أنها "هجوم يتم على اساس، وجود دليل قاطع بأن العدو يعد هجوما وشيكا بالوقوع Imminent "، على خلاف **الحرب الوقائية** التي " تتم مباشرتها على **اعتقاد** أن الصراع العسكري وإن لم يكن وشيك الوقوع، إلا أنه محتوم، ويكون لتأجيله أخطار كبرى". لمزيد من التفاصيل قارن:

Joint Chiefs of Staff, *Department of defense dictionary of military and associated terms*, Washington, D.C. 2004; P 415, available at: www.dtic.mil/octrine/jel/doddict

المستهدفة تشكل تهديدا، ليس بالضرورة وشيكا وإنما محتوما التصدي له في أقرب وقت، وهذا ضمن حسابات تقع في المستقبل على أساس التكهن والافتراض لا أكثر.

ويصف الأمريكيون، أنصار هذا المفهوم، الحرب التي يبشّر بها هذا التعبير بأنها (**دفاع وقائي**) أو (**ردع متمدد**). لكن خصومه يقولون إنه مجرد **نسخة جديدة من "ديبلوماسية البوارج الحربية" !**

ويقول الباحثون الاستراتيجيون المشار إليهم أعلاه أنه يمكن تحديد المصلحة القومية في هذا العصر الجديد على مستويات ثلاثة:

- **مصلحة البقاء**، التي من دونها تتوقف أمريكا كما نعرفها عن الوجود؛
- **المصالح الحرجة** والتي هي أبعد بخطوة عن مصلحة البقاء؛
- **والمصالح المهمة** التي تؤثر على العالم حيث مجال عمل الولايات المتحدة.

وبحسب هؤلاء الباحثين فإن **تحقيق** هذه الأهداف في هذا العصر الجديد، يستلزم أن تكون **الأولويات** كالآتي:

أولاً: الدفاع عن الولايات المتحدة والتأكد من أنها غير معرضة لمخاطر العصر الجديد. ويشكل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل الأولوية القصوى في سياسة الأمن القومي الأمريكي في ربع القرن المقبل. وفي ضوء المخاطر الجديدة الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، يرى هؤلاء الباحثون انه يجب أن يكون تركيز الولايات المتحدة على كيفية الاحتفاظ بقوة ردع قوية تجاه كل أشكال الهجوم على أراضيها ومصالحها الأساسية. ويجب أن تعمل، مع الآخرين، لتقوية التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات والقوات العسكرية لإفشال المخططات الإرهابية وحرمان الإرهابيين من الملجأ بمهاجمة مراكزهم المالية واللوجستية.

ثانيا: على الولايات المتحدة أن تمتلك قوات خاصة قادرة على محاربة الابتزاز والتهديدات من قبل أولئك الذي يمتلكون أسلحة الدمار الشامل ومن الإرهابيين. إن اتساع الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل يدفع الولايات المتحدة أيضاً إلى دراسة دقيقة لوسائل الردع وظروفه، والتوجه نحو تطوير مبدأ الحروب الاستباقية.

ثالثا: الحفاظ على التماسك الاجتماعي الأمريكي والتنافسية الاقتصادية والإبداع التكنولوجي والقوة العسكرية. وفي هذا الصدد يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى خفض اعتمادها على الطاقة النفطية الأجنبية التي تجعل هذا البلد وحلفاءه عرضة للضغوط الاقتصادية والابتزاز السياسي. إن التطوير المستمر لوسائل الطاقة البديلة وفعالية اكبر في نقل الطاقة والحفاظ عليها هي من ضرورات الأمن القومي ومن ضرورات الاقتصاد والبيئة كذلك.

رابعا: المساعدة على اندماج القوى الأساسية الكبرى، خصوصاً الصين وروسيا الاتحادية والهند، في التيار الأساسي للنظام العالمي الصاعد. يرى هؤلاء الباحثون أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصين بشكل بناء وبموقف إيجابي سياسياً و اقتصادياً. و لكن يجب أن تعترف أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين قد يزداد مع ازدياد قوة الصين. كما يتعين على الولايات المتحدة، بحسب هؤلاء، أن تدعم "الإصلاح الاقتصادي" الروسي والتطوير الديموقراطي والسياسي على أسس واقعية، معترفة أن تلك الأهداف هي أولاً وأخيراً على عاتق الروس لتحقيقها. ومن مصلحة الولايات المتحدة أيضاً أن تساعد على اندماج **روسيا الاتحادية** في المؤسسات الاقتصادية العالمية، شأنها شأن **الصين**. أما **الهند**، فهي الديموقراطية الأكبر في العالم، وسرعان ما ستصبح البلد الأكثر سكاناً، لذا يجب التعامل معها كقوة أساسية. وينبغي أن تظل **باكستان** بلداً محورياً، حيث أن العلاقات الطيبة بينها وبين الولايات المتحدة هي في مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

خامسا: يجب أقلمة التحالفات الأمريكية والآليات الإقليمية الأخرى مع العصر الجديد. بحسب مقاربة

هؤلاء الباحثين، يجب أن يكون الحفاظ على التحالفات والصداقات القائمة وتقويتها بمثابة حجر الأساس في سياسة أميركا الإقليمية. وعلى الولايات المتحدة أن تكون جاهزة لدعم تطور سياسة دفاع أوروبية مستقلة بشكل متناسب مع وحدة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization - NATO). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجب أن يظل التحالف بين اليابان والولايات المتحدة الحجر الأساس في السياسات الأمريكية.

ويرى الباحثون المشار إليهم سابقا أن **الولايات المتحدة تملك مصلحة دائمة وحاسمة في إبقاء الخليج آمنا**، وهي تقبل بالعبء المترتب عليها في هذا الجانب. من هذا المنظور، تكون الأولوية القصوى هي منع أي قوة هناك من نشر قوات دمار شامل. وعلى الولايات المتحدة أن "*تدعم أيضاً التعاون الذي بدأ بين دول صديقة، خصوصاً إسرائيل وتركيا والأردن، وإلى توسيع تعاون كهذا ليشمل مصر وغيرها*".

سادسا: يجب مساعدة المجتمع الدولي على ترويض قوى التفتت التي يساعد على نشرها عصر العولمة. كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تلجأ في كل الحالات الى الدبلوماسية الوقائية، أي العمل بالوسائل السياسية والاقتصادية وبالتعاون مع الآخرين لاستباق النزاعات قبل أن تصل الى عتبة العنف الجماعي.

بيد أن العديد من الخبراء الأمريكان، يؤكدون على أن الديبلوماسية الوقائية لن تنجح باستمرار، ولهذا يتعين على الولايات المتحدة أن تكون جاهزة للعمل عسكرياً بالتعاون مع دول أخرى في أوضاع **تتميز** بالآتي:

- حين يتهدد الخطر الولايات المتحدة أو أصدقاءها.
- حين تشكل أسلحة الدمار الشامل خطراً حقيقياً على المدنيين.
- حين يكون الوصول إلى مصادر الطاقة الضرورية للنظام العالمي مهدداً.
- حين يثبت نظام ما نيته في إيذاء الولايات المتحدة بشكل جدي.
- عند وقوع إبادة جماعية.

إن الملاحظات السابقة بشأن "الحرب الوقائية" توحي بتوفر كلا من عنصري **التهديد والخوف** من تحركات العدو المستقبلية من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى، وهذا يعكس دون شك المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، خاصة الذي كان سائدا طيلة فترة "الحرب الباردة". غير أنه و بتغير طبيعة القوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين الرئيسيين على المشهد العالمي، لم يلبث وأن طرأ تحول في صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، هذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعوا إلى تبني حربا وقائية ضدها.

تقتضي الضرورة المنهجية **التوقف** عند خلفية إعداد مفهوم **"الحرب الوقائية"** ضمن استراتيجية الأمن القومي الامريكية التي رأت النور في عام 2002 [41].

ما ميّز هذه الوثيقة هو **بلورة مفهوم عريض للحرب الوقائية**، وهو ما دفع بالكثير من المفكرين الى اعتبارها **تحولا كبيرا** في منظور الولايات المتحدة للطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها على ضوء التحديات الأمنية في البيئة الدولية الجديدة خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. فقد جاء تغيير الإستراتيجية من عقيدتي **الردع والاحتواء** إلى **الوقاية والتدخل**، كاشفا الغطاء عن تفكير المحافظين الجدد Neo-coservatists المؤثر بشكل واسع في صياغة هذه الوثيقة. وبهذا المعنى ينبغي رد التحول المذكور الى زمن أبكر من 11 ايلول/سبتمبر 2001. ففي عام **1991** أعد Paul Wolfowitz نائب وزير الحربية الأمريكي آنذاك، دليلا للأمن القومي أكد فيه على فكرتين رئيسيتين:

[41] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاستراتيجية انظر: *The National Security Strategy of the United States of America*, September 2002, available at:www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf

الأولى، أن حلفاء الولايات المتحدة هم منافسون محتملون، لابد من منعهم من الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر مما ينبغي؛
والثانية، أن التدخل العسكري الأمريكي سمة ملازمة للشؤون الدولية.

ثم تبع ذلك إعداد Wolfowitz "دليل الخطة الدفاعية **The Defense Planning Guidance**" في 15 شباط 1992 ضمن وثيقة سرية، قام وزير الدفاع آنذاك (دونالد رامسفيلد) بالتوقيع عليها، ثم طرحتها الإدارة الأمريكية على قادة عسكريين كبار. وقد احتلت فكرة الهجمات الوقائية مكانة مركزية في مضمون الوثيقة، حيث كشفت عن "التحول الكبير" الذي طرأ في تفكير رامسفيلد وزعماء مدنيين آخرين، والمتمثل في التركيز الجديد على أسلوب يعتمد أكثر على التدخل وتفضيل الفعل العسكري.

بالإضافة إلى أهمية هذه الوثيقة، صدرت وثيقة أخرى لا تقل أهمية تتمحور حول الدور العسكري لأمريكا في العالم بعد "الحرب الباردة"، تحت عنوان : **"إعادة بناء دفاعات أمريكا: الإستراتيجية، القوات والموارد من أجل قرن جديد"**، يمثلها المحافظون الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد: **The project of the new American century**.[42]

وقد ركّزت هذه الدراسة على إعادة بناء الدفاع، في ظل هذا المشروع، على القطاع العسكري الذي يُعدُّ مصدر القوة والهيمنة الأمريكية، وإعادة تجديد دوره في القطاع العسكري - بما يستجيب وظروف البيئة الدولية الجديدة، خصوصا وإن واضعيه من المحافظين الجدد، سعوا لمنع بروز قوى أخرى تهدد – حسب رأيهم - أمن ومكانة الولايات المتحدة في العالم.

كما صدرت عن (البنتاغون) عام 1997 وثيقة بعنوان: **"المراجعة رأسا على عقب Up-review Bottom** " و أخرى عام 1999 بعنوان: **"الثورة في الشؤون العسكرية"** [43] أقرتا بوجوب إعداد الجيش الأمريكي ليكون قادرا على خوض حربين على غرار حرب الخليج الثانية، في مكانين متباعدين من العالم في الوقت نفسه، وقد حدد (**دونالد رامسفيلد**) في ثناياها المخاطر المستقبلية على الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل، لتبرير الحرب الوقائية، وإحكام السيطرة العسكرية على العالم [44].

ومنذ تولي الرئيس بوش الابن زمام الرئاسة الامريكية عكست خطاباته ملامح التوجه الاستراتيجي الجديد، خصوصا في حالة الاتحاد، في كانون الثاني 2002 وبعد ما جرى من أحداث في 11 ايلول/سبتمبر 2001، حيث أشار إلى أن المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة تأتي من "جماعات إرهابية دولية"، ومن دول تتساهل معها وتؤويها أو تدعمها، وأيضا من هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو الذين يتزودون بها أو يستعدون لإنتاجها، وأكد أنه لطالما أن هذه المخاطر قد تغيرت من حيث مصدرها وطبيعتها، فإن الرد عليها أيضا يجب أن يتغير.

وبالمقابل كان وزير الدفاع في ادارة بوش (**دونالد رامسفيلد**) أكثر وضوحا عندما أعلن في 2002/01/31 ان الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب **الوقاية** Prevention، والدفاع الذاتي، وأحيانا المبادرة في العمليات، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين، نقل الحرب لدى الأعداء، ففي بعض الحالات يكون الدفاع الجيد أفضل أشكال الهجوم [45].

وقد تدعم ذلك كله فيما اطلق علية بـ "الثورة في الشؤون العسكرية- RMA" [46] التي اشرنا إليها قبل قليل، قد عبّرت عن تفكير "المحافظين الجدد" ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) لبلورة

---

[42] *The report of the project for the new American century*, available at :
http://www.newamericancentury.org/rebuildingamericasdefenses.pdf

[43] لمزيد من التفاصيل حول الوثيقة والنقاشات حولها قارن:
Revolutions in Military Affairs: The Debate and the Opportunities, *Northrop Grumman Review Magazine* (February 1999).

[44] أشتون ب .كارتر، وليام ج .بيري، **الدفاع الوقائي، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: مؤسسة الأهرام،2001) ، ص 26

[45] George W. Bush, *State of the Union Address*, 29 janvier 2002, available at :
www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html

[46] The report of the revolution in military affairs, available at :
http://www.defencejournal.com/2000/sept/military.htm

"عالم جديد" يستجيب للمطالب الأمريكية. وأعتبر (رامسفيلد)، في هذا الإطار، أن المطلوب هو صياغة إستراتيجية جديدة تحقق الغايات والأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين من جهة، وتقضي على السلبيات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها في وقت لاحق أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من جهة اخرى [47].

كما كانت، وفق هذا الدليل، خطة صريحة ودعوة إلى الشروع في وضع "نظام دولي جديد" يقوم على هيمنة الولايات المتحدة العالمية، واستعمال الأسلحة النووية والكيمياوية بصفة وقائية، تزامنا مع إعادة التوجه العام للإستراتيجية العسكرية الأمريكية عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار المعسكر الاشتراكي، وما تبعهُ من قيام حرب الخليج الثانية [48].

والخلاصة، إن أبرز ملامح التحول في النظام الدولي بعد "الحرب الباردة" وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 هو أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي قد تغير كلية من حيث توصيف السلوك السياسي الأمريكي في البيئة الدولية الجديدة التي ترتكز على قوة وهيمنة القطب الواحد ممثلا بالولايات المتحدة بكل إملاءاته وقواعده من جهة، وإعادة النظر في الإستراتيجية التي سيعتمدها هذا البلد تجاه أعداء وخصوم جدد من حيث الوسائل والتكوين من جهة أخرى [49].

فمع نهاية "الحرب الباردة" كُسر المنطق الآيديولوجي، وأستبدل بالمنطق الأحادي السائد الذي بدأت تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح "النظام الدولي" يتسم بالعولمة بطبعتها الرأسمالية والهيمنة الأمريكية، وكليهما كانتا قناة رئيسية لنقل ونشر مبادئ وقيم الليبرالية الجديدة بطبعتها الأمريكية في الأساس.

ويرى بعض الباحثين ان العناصر الأساسية التي تضمنتها هذه الوثيقة (**استراتيجية الأمن القومي**) ومغزاها بالنسبة للروح العسكرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر تتمثل فيما يلي [50]:

-**إيمان عميق** بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها.

- **التزام** باستمرارية التفوق العسكري الأمريكي أطول مدة ممكنة.

- **استغلال** فوائد هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شامل.

ان كل هذه الوثائق والخطابات من طرف الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ووزير دفاعه حينذاك شكلت الأساس النظري لبلورة مفهوم **"الحرب الوقائية"** ضمن إستراتيجية الأمن القومي الامريكي.

هكذا إذن برزت فكرة الحرب الوقائية كإستراتيجية أمريكية جديدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001، وتبنتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل البيت الأبيض في سبتمبر 2002 ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، فهي تعبر- مفاهيميا - عن سياسة أو إطار عمل، تحتفظ فيها الولايات

---

[47] قارن: بن عمار امام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي...**، مصدر سابق، ص 62-63؛ كذلك: إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، ترجمة أنطوان أبو زيد (بيروت: دار التنوير، الطبعة الأولى، 2007).

[48] ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة الدفاعية لعام 1992، أصبحت كتيب الإرشادات للإدارة الأمريكية مع وصول الرئيس (جورج دبليو بوش) وفريقه من المحافظين الجدد للسلطة في كانون الثاني 2001.

[49] قارن: بن عمار امام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الامريكي**...، مصدر سابق، ص 64.

[50] غسان سلامة، **أمريكا والعالم، إغراء القوة ومداها**، ترجمة مصباح الصمد، الطبعة الثانية (بيروت: دار النهار، 2006)، ص 89.

المتحدة بـ "حق" مهاجمة دول تعتبر طامحة لأن تشكل تهديدا أو منافسة محتملين على الصعيد العسكري.[51]

كما تعتمد أساسا على **الافتراض** بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب، وبالتالي ستصبح ملائمة جدا للطرف الذي يباشر بها. وبمعنى أوضح، إنها تعبر عن القيام أو التحول في الرد على **هجوم فعلي**، إلى المبادرة بالهجوم لمنع **هجوم معاد محتمل** من قبل خصوم الولايات المتحدة.

وتكمن **النواة الأساسية** للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أمريكي وهما "الدول المارقة" و "الإرهابيين" من جهة، وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى.

ملخص القول أن التطور الرئيسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد انتهاء "الحرب الباردة" ووقوع احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، يتمثل في تبني **معادلة ثلاثية جديدة** تقوم على ما يلي:

- **تحول** إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الاعتماد على مفهومي "الردع" و "الاحتواء"، إلى الاعتماد على مفهوم "العمل الوقائي" باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الإستراتيجية؛
- **تطوير** بنية القوات المسلحة الأمريكية والقوة العسكرية عموما؛
- **الاستفادة** إلى أقصى درجة ممكنة من التطور في التكنولوجيا العسكرية.

وفي حينه، اشار الخبراء والباحثون الأميركيون الى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى **خمسة أنواع** من القدرات العسكرية لتنفيذ هذه الاستراتيجية:

1- **القدرات النووية** للردع ولحماية الولايات المتحدة وحلفاءها من أي هجوم.
2- **القدرات الأمنية الداخلية**.
3- **القدرات التقليدية** الضرورية للانتصار في الحروب الأساسية.
4- **قدرات الانتشار** والتدخل السريع.
5- **قدرات على تقديم المساعدة الإنسانية**.

نعود الآن الى حقبة (جورج دبليو بوش).

كما هو معروف تسببت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في حدوث تحولات استراتيجية مهمة لا يقل زخمها أهمية عما أحدثه تفجير القنبلة الذرية في كل من (هيروشيما *Hiroshima*) و (ناكازاكي *Nagasaki*) عام 1945، فلم تعد الهجمات الإرهابية تحدث في مناطق نائية مثل الشيشان، والشرق الأوسط فحسب، وإنما انتقلت إلى اراضي الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. وكما ألغى يوم 6 آب/أغسطس 1945 الاستراتيجية الدفاعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أبطلت مفعول ما كان ساريا قبلها من استراتيجية دفاعية، فقد اكتسبت الاستراتيجية ذات البعدين النووي والتقليدي بعداً ثالثاً يتمثل في الإرهاب.

ورغم أن إيجاد توازن بين القوتين النووية والتقليدية قد أثقل كاهل الرؤساء الأمريكيين على مر العقود السابقة، فإنه تعيّن على الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) أن يبحث عن استراتيجية دفاعية ذات ثلاثة أبعاد. وفي حين أن الأسلحة التقليدية لم تتوقف عن استنزاف معظم الموارد الدفاعية في مناطق مثل: البلقان، وهايتي، وكوريا الجنوبية، والمحافظة على الجاهزية للتصدي لأعداء محتملين مثل: كوريا الشمالية، وإيران، والعراق في وقت من الأوقات، فإن التهديدات النووية رغم انحسارها بعد انتهاء "الحرب الباردة" فقد بقيّ شبحها يلوح في الأفق في مناطق اخرى من العالم.

---

[51] يبدو ان ثمة التباس مفاهيمي يحتاج الى توضيح. وكما اشرنا سابقا، فقد عرفت **الاستباقية** على انها **الهجوم على دولة هي على وشك القيام بعمل عسكري**. فمنذ وقت طويل سمح القانون الدولي والممارسة العملية بمثل هذا التحرك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح.
في حين ان **الوقائية** عرفت على انها **إعلان الحرب ضد دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية معينة**. وبتصعيدها لحملتها بعد الحادي عشر من ايلول/سبتمبر، خلطت ادارة بوش بين هذين المفهومين، وذلك باستعمالها كلمة "الاستباقية" لتبرير ما تبين انه حرب وقائية ضد نظام صدام حسين مثلا. ان سياسة واشنطن الاستباقية هذه خلقت صورة الشرطي العالمي الذي ليس له مرجع أعلى والذي يقتحم البيوت ساعة يشاء!

لقد أطل الإرهاب كبعد ثالث في المعادلة، وهو نوع جديد من أنواع الحرب على المستوى الاستراتيجي لا يدخل ضمن إطار النموذجين النووي والتقليدي [52]، وعانت الاستراتيجية الأمريكية وتشكيلة قواتها من قصور في مواجهته. والإرهاب – كتكتيك - ليس ظاهرة جديدة، إذ اكتوت الشعوب بنيرانه على مدى طويل، ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أظهرت استعداد المتطرفين لشنِّه بأشكال استراتيجية جديدة. وبحسب "عقيدة بوش" تتطلب مكافحة هذا الشكل الجديد من أشكال الإرهاب طريقة جديدة في التفكير، وتقنيات متطورة، واستخدام العمليات السرية والقوات الخاصة على نطاق واسع، وتخصيص موارد إضافية، فضلاً عن الاحتفاظ بمقدرات نووية وتقليدية، وتتمثل المسألة الأكثر إلحاحاً في صياغة عقيدة استراتيجية لا تقتصر على بعدين من أبعاد الحرب، وإنما حرب ثلاثية الأبعاد.

ولابد من الاشارة هنا الى أن استراتيجية الحرب الإستباقية التي تبنتها إدارة بوش الإبن لم تصبح كاملة البناء النظري ومحددة الأهداف إلا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهي الهجمات التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في عقيدتها الأمنية التقليدية السابقة والمتضمنة عنصري (الردع والإحتواء) حيث أن تلك الاستراتيجية القديمة نسبياً لم تعد قادرة - بحسب بوش وفريقه- على الاستجابة للتحديات الأمنية التي يفر منها هذا النوع من التهديدات الخطيرة وغير المألوفة - للأمن القومي الأمريكي.

وعلى الرغم من أن السياسة الأمنية الأمريكية كانت تعيش مرحلة تحول قبل أيلول/سبتمبر 2001 إلا أن **"الصدفة"** الناجمة عن هذه الهجمات أضافت إليها بعداً جديداً، فقد واجهت الولايات المتحدة تهديداً جديداً ومتغيراً، في حين وجدت الحكومة الأمريكية نفسها من دون فكرة شاملة أو خطة متكاملة لحماية البلاد من أي هجمات إرهابية جديدة.

لقد حدد المذهب العسكري الأمريكي الجديد هذا، لاستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية بضع أهداف إستراتيجية منهما **اثنان** رئيسيان هما: **مكافحة الإرهاب، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.** ولا يتسع المجال هنا لشرح هذه النظرية بشكل مفصل، ولكن يمكن القول إن الحربين الوقائية والأستباقية هما إحتمال آخر ذو طابع مختلف إلى حد ما. وقد إفترض عدد من العلماء الأمريكيين أن هذا النوع من الحروب يمكن أن يكون منطقياً إن كان على الصعيد التقليدي أو على الصعيد النووي، آخذين بعين الاعتبار حجم المغامرة الذي يرافق الحرب النووية، عندما يعمد الطرف الأول إلى إطلاق هجوم "مؤثر وفعال" ضد الطرف الآخر، معتقداً بإحتمال لجوء هذا الطرف إلى سبقه في الهجوم، وإن مثل هذه الحروب تعتبر من الحروب المقصودة ما دامت تسعى إلى تحقيق "أهداف دفاعية".

وجرت صياغة الرد الأمريكي على الحاجة إلى سياسة أمنية جديدة، وذلك في **ثلاث وثائق** نشرت في العام 2002 وهي: **(إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة) و (الاستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل) و (الاستراتيجية القومية لأمن الوطن).** وهذه الوثائق الثلاث حددّت مختلف أوجه الجواب الأمريكي الذي يفترض أن يحشد أدوات سياسة وعسكرية ودبلوماسية وقانونية (على الصعيدين المحلي والدولي) ضمن برنامج إجمالي لتعزيز الأمن الأمريكي.

وهكذا، حدّد الرئيس (جورج دبليو بوش) **استراتيجية الحرب الاستباقية** [53]، وتبنتها الإدارة الأمريكية في عهده كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل (البيت الأبيض) في

---

[52] لمزيد من التفاصيل حول المفهوم قارن: مسعد عبد الرحمن قاسم، **الارهاب في ضوء القانون الدولي** (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2007)؛ كذلك: كين كوت ديون، **عوالم متصادمة: الارهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2005).

[53] لمزيد من التفاصيل قارن: لمزيد من التفاصيل قارن: أشتون ب.كارتر و وليام بيري، **الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: مؤسسة الأهرام،2001) مصدر سابق؛ كذلك: على بشار بكر اغوان، **الوقائية والإستباقية فى الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول2001 - التطور النظرى والتطبيقى**، رسالة ماجستير، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2012 ؛ كذلك: محمد الهزاط، إستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية الجذور والأهداف، **"شؤون عربية"**، العدد 123 ، خريف 2005 ؛ كذلك: برينو ترتريه،"أربعة أعوام لتغير العالم - إستراتيجية بوش 2005-2008"، ترجمة قاسم المقداد، **"الفكر السياسى"**، العدد 2005/21، ص 22 ولاحقا.

أيلول/سبتمبر 2002 ضمن (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة National Security Strategy of the US).

وبهذا المعنى يمكن القول أن الأبعاد الكاملة لاستراتيجية الإدارة الأمريكية في عهد (جورج دبليو بوش) لم تتضح تماماً إلا عندما أعلن بوش ما وصفته "الفينانشال تايمز" بأنه "مبدأ جديد تماماً للتحرك الاستباقي" وذلك في خطابه في الاكاديمية العسكرية الامريكية **United States Military Academy (USMA)** في مدينة "وست بوينت" في الاول من حزيران/يونيو 2002 [54] الذي قال فيه:

"لفترة طويلة من القرن الماضي اعتمد الدفاع الأمريكي على مبادئ الحرب الباردة... الردع والاحتواء. في بعض الحالات ما تزال هذه الاستراتيجيات صالحة للتنفيذ. إلا أن التهديدات الجديدة تتطلب أيضاً تفكيراً جديداً. فالردع (وهو التوعد بثأر هائل ضد الدول) لا يعني شيئاً في التعامل مع شبكات إرهابية خفية ليست لها دولة أو مواطنين تريد حمايتهم. ولا يصبح الاحتواء ممكناً حين نتعامل مع دكتاتوريين موتورين لديهم أسلحة دمار شامل قادرين على توصيلها بالصواريخ إلينا أو على توفيرها لحلفائهم من الإرهابيين بشكل سري".

واضاف: "لا نستطيع أن نحمي أمريكا وأصدقائها بتمني الأفضل... لا نستطيع أن نثق في كلمات الطغاة الذين يوقعون بكل خشوع اتفاقيات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ثم يخرقونها بشكل منظم. لو انتظرنا حتى تتجسد التهديدات أمامنا تماماً سنكون قد انتظرنا أكثر من اللازم".

ويعني ذلك أن "عقيدة بوش" هذه قائمة إذن على "الثأر الاستباقي" – كما يصفه أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية المثبت في استراتيجية الأمن القومي: "في حين ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار للحصول على تأييد المجتمع الدولي فإننا لن نتردد في التصرف لوحدنا، إذا اقتضى الأمر ذلك، عبر ممارسة حقنا في الدفاع عن الذات استباقياً" [55].

وكما قلنا سابقا، فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لم تقم إلا بتعجيل تبني الادارة الامريكية للاستراتيجية الجديدة فقد توغل المؤمنون بها قبل ذلك بسنوات في دوائر القرار الامريكي بدرجة كافية لجعلها عقيدة رسمية "عقيدة بوش". فإثر أيام قليلة من الذكرى السنوية الاولى لاحداث 11 أيلول/سبتمبر و تحديدا يوم 17 سبتمبر 2002 اصدرت الادارة الامريكية وثيقة تحمل عنوان"**استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية**" موقعة من الرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش)، الذي قام بتقديم موجز لها، علما أنها من الناحية الرسمية من انجاز (مجلس الامن القومي)، أحد الدوائر الرئيسية المحدِدة للسياسة الخارجية الامريكية [56] .غير أنه من المرجح ان تكون كوندوليزا رايس (Condoleeza Rice) المشرف الرئيسي على انشطة مجلس الامن القومي حينذاك هي المسؤولة الرئيسية عن كتابتها.

وومن جهة أخرى تقتضي الضرورة الى انه وقبل الحديث عن هذه الوثيقة الاشارة هنا الى ما قاله كثيرون أنه بتولي (كوندوليزا رايس) حقيبة الخارجية في الولاية الثانية للرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش)، تكون الادارة الامريكية قد حققت الانسجام والتوافق بين عناصرها المحورية الفاعلة (نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد والمستشارة السابقة للأمن القومي كوندوليزا رايس Condoleezza Rice).

ففي (يناير/فبراير 2000) نشرت رايس دراسة في مجلة " *Foreign Affairs* " يمكن ان يتلمس القارئ فيها تصور رايس للسياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة في حقبة بوش الابن. وبحسب رايس فان هذه السياسة يجب ان تنطلق من مبادئ خمسة اساسية هي [57]:

- **بناء قوة عسكرية** مؤهلة لضمان استمرارية وتوطد التفوق الامريكي.

---

[54] R.Wolf, Bush Doctrin, *Finantioal Times*, 21 June 2002.

[55] United States of America, Department of Defence, *Quadrennial Defense Review Report*. February 2010, op, cit. p. 6

[56] يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في الموقع الالكتروني التالي: http://www.whitehouse.gov/nsc/nssall.html

[57] Condoleezza Rice, Campaign 2000: Promoting the National Interest, *Foreign Affairs*, Vol. 79, No. 1 (*Jan. - Feb., 2000*), pp. 46-47.

- **التأسيس لنمو اقتصادي وسياسي مفتوح** يقوم على حرية التجارة ونظام نقدي دولي راسخ يخدم مصالح الولايات المتحدة وعلاقاتها الخارجية.
- **تحديث وانعاش العلاقات مع الحلفاء**، وخصوصا اولئك الذين يشاركون الولايات المتحدة قيمها.
- **بناء علاقات مقبولة ومتوازنة مع القوى الكبرى**، وخصوص مع روسيا والصين.
- **الحسم الصارم مع "الانظمة المارقة" Rogue Regimes**، المتمردة على الشرعية الدولية وإيقاف محاولاتها للقيام بمختلف اشكال الارهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وبهذا المعنى، رأت رايس أن التحدي المطروح على الولايات المتحدة هو إعادة صياغة "النظام الدولي" وفق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، باستغلال الفرصة السانحة التي وفرتها المرحلة الانتقالية التي تلت "الحرب الباردة"، معتبرة ان ادارة كلينتون قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة المصالح الانسانية أو فكرة المجموعة الدولية، في حين يتعين اعطاء الاولوية للمصالح القومية الامريكية، باعتبار ان تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية يؤدي عمليا الى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية الاقتصادية في العالم [58]. فالقيم الامريكية - حسب رايس - هي قيم كونية، ولا شك ان نشرها وتوطيدها اسهل عندما تكون موازين القوى الدولية في صالح من يؤمن بها (أي الولايات المتحدة نفسها). وخلصت رايس في تحليلها المسهب للعلاقة مع القوى الدولية التقليدية "الصاعدة"، الى ان السياسة الخارجية للادارة الجمهورية الجديدة يجب ان تكون كونية مفتوحة على الخارج، بيد ان خلفيتها المرجعية هي الوعي بالمصلحة القومية الامريكية والدفاع عنها.

إن هذا التصور يحمل ضمنيا مؤشرات التغير الذي حصل في الرؤية الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، على الاقل في **ثلاث نقاط** أساسية هي:
- **تكريس اولوية المصلحة القومية الامريكية** على التزامات الولايات المتحدة الخارجية وعلى مقتضيات الشراكة الدولية.
- **التحرر من فكرة الشرعية الدولية** بصفتها من "موروثات الحرب الباردة"، ومقيدة بتوازناتها التي لم تعد قائمة.
- **تحميل الولايات المتحدة "أمانة" التغيير الديمقراطي في العالم** بصفته من متطلبات المصلحة القومية الامريكية.

ولهذا يمكن القول ان "حقبة كوندي Conde era" قد تكون حقبة الخروج من صدمة 11 أيلول/سبتمبر والبحث عن صيغة توفيق ممكنة بين طوبائية المحافظين الجدد العدوانية ومقتضيات واكراهات الوضع الدولي.

أما بشأن وثيقة **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية**، فإنه لابد من الاشارة هنا الى ان الاعلان عن مثل هذه الوثائق أمر نادر. فليس من المعتاد أن تنشر الولايات المتحدة وثيقة رسمية تعلن فيها بشكل تفصيلي عن المبادئ الرئيسية لاستراتيجيتها العسكرية، بل هناك من يرى أن من الخطأ الاعتقاد أنها وليدة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، بل تكونت أهم ملامحها منذ الاشهر الاولى لنهاية "الحرب الباردة"، و صاغ المؤمنون بها تقارير وقع تبنيها رسميا منذ 1992.

وتكمن **النواة الأساسية** للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة (من منظور أمريكي طبعا) وهما "الدول المارقة" و "الإرهابيين" من جهة، وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى. وهذه المفاهيم، وغيرها الكثير، جاءت كتعابير عن الديناميكية التي اصابت الاستراتيجية الامريكية بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001.

[58] Op, cit, p. 62

وكما قلنا سابقا فقد عرفت هذه الاستراتيجية في بعض الدوائر باسم "عقيدة بوش" [59] وذلك في شهر حزيران/يونيو 2002 عندما القى بوش خطبة بكلية "ويست بوينت" العسكرية [60]. فعلى خلفية انتهاء "الحرب الباردة" خاطب بوش طلاب الكلية قائلاً: "إن الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية إبان الحرب الباردة كانت تعتمد في السابق على عقيدتي الردع والاحتواء، وربما مازال من الممكن تطبيق هاتين الاستراتيجيتين في بعض الحالات، ولكن ثمة تهديدات جديدة تتطلب نوعاً جديداً من التفكير". ومضى قائلاً: "إذا ما انتظرنا حتى تستكمل التهديدات استعدادها، فمعنى ذلك نكون قد انتظرنا لأكثر من اللازم، ويتطلب أمننا أن يتحلى جميع الأمريكيين ببعد النظر والعزيمة، وأن نكون مستعدين للقيام بعمل استباقي". وتعلن تفاصيل الحرب الاستباقية الموضحة في **استراتيجية الأمن القومي** أن الولايات المتحدة "لن تتردد في العمل بمفردها إذا لزم الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها بشن حرب استباقية ضد الإرهابيين، ومنعهم من إلحاق أضرار بشعبنا وبلدنا". وإذ تؤكد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على ما كفله القانون الدولي من حق الدول في العمل ضد "خطر من هجمات وشيكة"، فإنها تقترح إعادة النظر في تفسير كلمة "**وشيكة**" بسبب "الطبيعة الثورية" للعدو الإرهابي. وتمضي الوثيقة قائلة: "ينبغي أن نكيّف مفهوم التهديد الوشيك مع مقدرات وأهداف أعداء اليوم؛ فكلما كان التهديد أكبر، كلما ازدادت مخاطر السلبية، وأصبح من الضروري اتخاذ عمل بالاعتماد على توقعاتنا لحماية أنفسنا، وحتى لو اكتنف الغموض زمان ومكان هجوم العدو، فإن الولايات المتحدة سوف تقوم بأعمال استباقية عند الضرورة. وحتى لا يشكِّل العدو تهديداً وشيكاً، فإن الولايات المتحدة سوف تشن الضربة الأولى ضد الإرهابيين، ومن يأويهم بعلم منه، أو يقدّم لهم المساعدة".

دافع مهندسو "**عقيدة بوش**" عن ثلاثة أفكار اساسية:

أ. **إن القوة الامريكية تتميز بتفوق غير مسبوق**:"اليوم تتمتع الولايات المتحدة بموقع قوة عسكرية لا يوجد لها مثيل"(مقدمة الرئيس).

ب. **إن المعضلة الامنية الموجودة منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة اي "الارهاب" اضحت التهديد الرئيسي للامن العالمي الراهن**، غير أنها لا ترقى الى مرتبة التهديد الرئيسي إلا لأنها تتوفر - حسب نص الوثيقة - على حلفاء في مرتبة "دول مارقة" هي على عداء للولايات المتحدة و على اسلحة دمار شامل. و هكذا يشكل هؤلاء مجموعة واحدة من دون إبراز الأدلة على ذلك:"تحديات جديدة و قاتلة ظهرت من الدول المارقة و الارهابيين (....) خلال سنوات التسعينات شهدنا ظهور عدد صغير من الدول المارقة (...) التي تشترك في عدد من الصفات(...) [منها] ترهيب شعوبها(...) لا تولي أهمية للقانون الدولي(...) و هي مصممة على حيازة اسلحة الدمار الشامل(...) و تمول الارهاب حول العالم (...) و ترفض القيم الانسانية الاساسية و تكره الولايات المتحدة و المبادئ التي تؤمن بها) "(ص13 و 14).

ج. و في النهاية فان **المواجهة العسكرية ضد هذه "المجموعات الارهابية" ليست هي الهدف العسكري الرئيسي بل ان "تحطيم" السيطرة السياسية المعادية للولايات المتحدة في مجالات جغرافية محددة، ممثلة في دول بأسرها "الدول المارقة"، هي المهمة العسكرية الاكثر الحاحا**. غير ان طبيعة العدو - حسب الوثيقة- تفرض التخلي عن مفهوم "الردع "(Deterrence) و الذي لا يستلزم التدخل العسكري المباشر و قد كان مفهوما أساسيا يتحكم بالسياسة الخارجية الامريكية طيلة "الحرب الباردة". و في المقابل فان هذه المرحلة الجديدة تفرض ضرب هذه الدول دون انتظار تورطها في اعمال معادية، اي اعتماد سياسة "الحرب الاستباقية":"يجب علينا ان نكون متهيئين لوقف الدول المارقة و أعوانها من الارهابيين

---

[59] لمزيد من التفاصيل قارن: أليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية**، (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، (د.ت.ن)، ص 8 ولاحقا .

[60] لمزيد من التفاصيل حول نص هذا الخطاب انظر:

Text of President Bush's Speech at West Point, http://www.nytimes.com/2002/06/01/international/02PTEX-WEB.html. Hereinafter "Speech at West Point".

قبل ان يصبحوا قادرين على التهديد او استعمال اسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة و حلفائها و اصدقائها (...) لقد مضت حوالي العشر سنوات حتى استطعنا ان ندرك الطبيعة الحقيقية لهذا التهديد الجديد (...) فلا يمكن ان نترك اعداءنا يضربوننا أولا(...) و كان [خلال الحرب الباردة] اسلوب الردع دفاعا ناجعا. لكن هذا الاسلوب المرتكز فقط على التهديد بالرد اصبح أقل نجاعة لمواجهة قادة الدول المارقة و الذين هم أكثر تصميما على المخاطرة و المراهنة بحياة شعوبهم و ثروات أممهم (...) و على مدى قرون اعترف القانون الدولي بأن الأمم لا تحتاج للتعرض الى اعتداء قبل ان يتمكنوا شرعيا من الرد للدفاع عن انفسهم ضد قوات تمثل خطرا وشيكا للاعتداء. لقد اشترط علماء القانون و القضاة الدوليون شرعية الاستباق بوجود تهديد وشيك كثيرا ما يتمثل في استنفار بيّن للجيوش و الاساطيل و القوات الجوية استعدادا للهجوم. يجب علينا ان نحيّن مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات و اهداف اعداء اليوم. الدول المارقة و الارهابيون لا يعملون على مهاجمتنا باستعمال الوسائل التقليدية (...) عوضا عن ذلك يعتمدون على أعمال ارهابية و في امكانهم ان يستعملوا اسلحة الدمار الشامل(...) و لمنع او استباق مثل هذه الاعمال المعادية من قبل اعدائنا ستتصرف الولايات المتحدة، اذا دعت الضرورة، بشكل استباقي"(ص 14 و 15). من البديهي ان تكون احداث 11 أيلول/سبتمبر فاعلا رئيسيا في التبني الرئاسي لهذه الاستراتيجية و الإعلان عنها.

وبهذا المعنى فقد أصبح استباق العدو والحرب الوقائية فكرة مكرسة في السياسة الأمريكية، بل أكثر من ذلك أصبحت جزءا من استراتجيتها الجديدة. في استراتيجيتها السابقة كانت الولايات المتحدة تقوم بحروب إما بالأصالة وإما بالإنابة، ولكن بغطاء من "الشرعية الدولية"، إلا في بعض الحالات في أمريكا اللاتينية التي كانت تعد في أثناء "الحرب الباردة" مجال امريكا الحيوي. أما وبعد صدور هذه الوثيقة، التي تعد بمثابة انقلاب استراتيجي، فقد كرست الولايات المتحدة فكرة التدخل المباشر وبقرار أمريكي صرف. فالولايات المتحدة ترى أن الحروب الإستباقية تعد، منذ هذه اللحظة فصاعدا، قرارا أمريكيا تمليه مصالح الأمن القومي وضرورته!! وبوضوح أدق فان الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى الحلفاء والأصدقاء، أو حتى العملاء وخاصة بعد الحرب على العراق في 2003 وكذلك لم تعد العناصر الثقافية والإجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية أو عن الإقتصاد [61].

في عام 2002، حدث إذن **انقلاب** ملحوظ في "الإجماع الوطني" الرافض للحرب الوقائية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تقبلت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الحرب الاستباقية (التي كان يُطلق عليها في الخمسينيات اسم **الحرب الوقائية**) حسبما ورد في "عقيدة بوش". فمنذ صدور استراتيجية الأمن الوطني عام 2002، شغلت الحرب على العراق وسياسات الانتخابات الرئاسية الأمريكيين، فانصرفوا عن مناقشة أول استراتيجية قومية تصدر في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. إلاّ أن المنظرين الاستراتيجيين وخبراء الشؤون الدفاعية شرعوا في عملية تقويم مزايا وعيوب "الحرب الاستباقية" كاستراتيجية لخوض الحرب على الإرهاب، فكثُر الحديث عن مصطلحات مثل: "القانون الدولي"، و "تعدد الأقطاب"، و "الفاعلية العسكرية"، و "المصداقية الأخلاقية" وغير ذلك. فلم يعد التمييز بين **الحرب الاستباقية** و **الحرب الوقائية** الذي كان سائداً في حقبة الخمسينيات مطروحاً للنقاش، رغم أن الاستخدام الخاطئ لمصطلح "الحرب الاستباقية" بدلاً عن "الحرب الوقائية" قد يؤدي إلى نتائج غير محمودة.
فقد عرفت **الاستباقية** على انها **الهجوم على دولة هي على وشك القيام بعمل عسكري**. فمنذ وقت طويل سمح القانون الدولي والممارسة العملية بمثل هذا التحرك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح.

أما **الوقائية** فقد عرفت على انها **إعلان الحرب ضد دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية معينة**.

[61] برهان غليون، **العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر** (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص 26.

وبتصعيدها لحملتها بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، **خلطت** ادارة بوش بين هذين المفهومين، وذلك باستعمالها لكلمة "الاستباقية" لتبرير ما تبين انه حرب وقائية ضد نظام صدام حسين في العراق.

وكما قلنا سابقا فقد أشار (**ف. هيسبورغ**) مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إلى أن القانون الدولي الحالي يميز بينهما بوضوح، وربما يؤدي عدم الدقة في استخدامهما إلى الخلط بين الصديق والخصم.

كما تعدّ قضية **التهديد الوشيك** محوراً أساسياً في الأسئلة المطروحة حول شرعية الحرب الاستباقية (أو على الأصح الحرب الوقائية)، ففي نظر القانون الدولي - حسب إفادة أستاذ القانون الدولي (أنتوني كلارك آرند Anthony Clark Arend) - تعتبر الحرب الاستباقية شرعية لو اكتسبت مفهوم الحرب الوقائية، فالقانون الدولي يعترف بحق الدولة في اتخاذ عمل استباقي للدفاع عن نفسها فيما لو توفّر شرطان[62]:

(1) إثبات ضرورة ذلك العمل، أي إثبات أن دولة أخرى تمثل تهديداً وشيكاً عليها.
(2) إن العمل الذي تم اتخاذه يتناسب مع التهديد، وتجنّب الإفراط في استخدام القوة.

ومن جهة اخرى تستند "الحروب الاستباقية" على **قاعدتين** اساسيتين هما [63] :

- **الاعتماد على الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدوانية الطرف الآخر المستهدف**.
- **الاعتماد المحتمل على السلاح النووي**، وبالتالي فهي استراتيجية مفتوحة الاحتمالات ولا تتقيد بحدود الجغرافية السياسية ولا بالقواعد الناظمة للقانون الدولي.

واذا فككنا استراتيجية "الحروب الاستباقية" الامريكية الى مكوناتها أمكننا القول أنها تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر محتمل من عدو مجهول يتهدد الأمن القومي للولايات المتحدة في كل لحظة، كما تقوم على افتراض أن لا يكون التهديد حاصلا بالفعل من دولة او منظمة لكي تخاض ضده/ضدها الحرب الوقائية، وإنما يكفي ان يتم تصوره من قبل مراكز التخطيط الاستراتيجي في (البيت الابيض) و (البنتاغون) للمبادرة الى تلك الحرب.

وبهذا يبدو جليا عدم مشروعية الحرب الوقائية في جميع أبعادها القانونية والأخلاقية، لأنها تسعى إلى تفسير القوة من خلال الرد ضد التهديد أو العدوان المحتمل. وقد أنجزت دراسات عديدة خاصة في هذا المجال، سعى أصحابها إلى تحريم الحرب الوقائية، واعتبارها خارجة عن نطاق الشرعية الدولية [64].

ماذا يعني "التهديد الوشيك"

من المعروف أن استراتيجية الحرب الاستباقية، التي هي محصلة لفكر "الصقور" في اليمين المحافظ الامريكي، حسبما ورد في "عقيدة بوش"، تجادل بأن عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، يتطلب إعادة النظر في معنى "التهديد الوشيك"، حيث إن انتشار أسلحة الدمار الشامل وارتباطها الوثيق بالإرهابيين قد ألغى المفهوم المألوف للضرورات التي نص عليها القانون الدولي، وبخاصة جوهر "التهديد الوشيك". وبهذا المعنى، لم تقدم "عقيدة بوش" تفسيراً واضحاً للتهديد الوشيك، بينما ظلت بنود القانون الدولي على حالها دون إدخال تعديلات عليها. وخلص خبير القانون الدولي (آرند كلارك) إلى أنه فيما لو قبل القانون الدولي

---

[62] لمزيد من التفاصيل قارن:
Anthony Clark Arend and Robert J.Beck, *International Law and the Use of Force: Beyond the United Nations Charter Paradigm*, Routledge, 2013.

[63] جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، الطبعة الاولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 58-59.

[64] من بين الاعمال المهمة في هذا المجال هناك كتاب Michael Walzer الموسوم "الحروب العادلة وغير العادلة". لمزيد من التفاصيل انظر:
Michael Walzer (2015). *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, New York: 5th Edition, Basic Books, 2015.

تفسير "عقيدة بوش" الضمني للتهديد الوشيك، فإن الحرب الاستباقية ستصبح شرعية، حتى لو اعتبرت عملاً طائشاً وأحمقا من وجهة النظر السياسية [65].

ولكن السؤال المطروح هو: كيف يمكن إدخال تعريف جديد للتهديد الوشيك والحرب الاستباقية ضمن بنود القانون الدولي، خصوصاً وأنه لم ترد في بنود القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إشارة للبيئة الاستراتيجية الحالية، التي يشكِّل فيها إرهابيون وليست دولا قومية تهديداً لأرواح الآلاف من المدنيين؟.

يطرح المفكر الاستراتيجي (**تيرانس تيلور**) ثلاثة معايير لوضع تعريف جديد لـ "التهديد الوشيك" في عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، وهي [66]:

أولاً: أن يشكل التهديد خطورة كبيرة، كتلك التي تشكّلها أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: أن تؤخذ وسائط الإطلاق في الحسبان عند تعريف التهديد، لأن اعتماد الإرهابيين على العمل السري والمفاجأة يحول دون إصدار إنذار مبكر، ولذا فإن التهديد العام قد يعتبر تهديداً وشيكاً في نظر القانون الدولي.

ثالثاً: إعلان الإرهابيين عن عزمهم على شن هجوم، كالبيانات التي يبثها تنظيم "القاعدة" عن نيتهم القيام بأعمال مدمرة أخرى ضد الولايات المتحدة.

لقد أظهر فريق بوش قدرة ملحوظة على مباغتة الرأي العام الدولي بأجندته السياسية، مستفيدا من حالة الارتباك التي صاحبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، ومهيئا الأجواء داخل الولايات المتحدة وخارجها لتقبل مبدأ **"الحرب الاستباقية الوقائية"**، وهو ما مكنه في البداية من استقطاب تأييد دولي واسع النطاق في الحرب على أفغانستان والعراق، وساعيا لتوظيف هذا التأييد في الحروب التالية على دول "محور الشر" (إيران وكوريا الشمالية) [67]، ومن ثم إطلاق جملة مبادرات سياسية وأمنية ترمي إلى إحداث تغيير واسع المدى في عدة أقاليم ، في مقدمتها الشرق الأوسط.

هذا مع العلم ان دارسي العلوم العسكرية والمختصين في التخطيط الاستراتيجي للعمليات الحربية وان كانوا يتفقون مع المفهوم السابق على انه يخص الضربات الوقائية، إلا أنهم يميزون بين هذا المفهوم السياسي والعسكري في آن واحد وبين الضربات الاستباقية، إذ يعتبرون أن **"الضربات الاستباقية"** مفهوم عسكري – استراتيجي وليس سياسي ويخضع لقيادة الجيش وآليات إدارتها للحرب بعد نشوبها أو قبل نشوبها بفترة قصيرة. وملخص وجهة نظرهم أن **الضربات الوقائية** توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومه أم لا، بينما **الضربات الاستباقية** توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية مختلفة استعداداً لهجوم حقيقي، ويبدو أن الفرق عملياً مركّز في التخطيط لإدارة الحرب بعد توافر النوايا لخوضها لدى أحد الطرفين، ما يعني أن لا خلاف جوهري بين المصطلحين السياسي والعسكري من الناحية النظرية، باعتبار أن عنصر القيام بالفعل متوفر في كلا الحالتين [68].

خلاصة القول، أن **التطور الرئيسي** في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، يتمثل في تبني **معادلة ثلاثية جديدة** تقوم من ناحية على **تحول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الاعتماد على مفهومي الردع والاحتواء، إلى الاعتماد على مفهوم العمل الوقائي** باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الإستراتيجية، إلى جانب تطوير بنية القوات المسلحة الأمريكية والقوة العسكرية عموما، ومن خلال الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من التطور في التكنولوجيا العسكرية.

---

[65] لمزيد من التفاصيل قارن: Anthony Clark Arend, International Law and the Preemptive Use of Military Force, *The Washington Quarterly*, Spring 2003, 26:2 pp. 89–103.

[66] ورد عند: صالح ياسر، **12 عاما على أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها** (دراسة من سبع حلفات/الحلقة رقم 1-7). متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/4629-12-11-2001-1-7

[67] المقصود بدول "محور الشر، بحسب مقاربة ادارة بوش الابن، هي تلك الدول التى تتساهل مع المنظمات الإرهابية أو تؤويها وتساعدها وهم الذين يمتلكون اسلحة الدمار الشامل أو قادرون على تصنيعها أو التزود بها وترفض التعامل مع العالم الخارجى وتمثل تهديدا للنظام العالمى.

[68] قارن: ياسر قطيشات، **"الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديدة...**، مصدر سابق

المبحث الثالث: **من النظرية الى الممارسة**: **اختبارات بالذخيرة الحية لـ "عقيدة بوش"**

كان العراق هو أول اختبار لهذه "العقيدة" [69]. فالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج عام 1991 كانت تقوم على ما أطلق عليه **"الاحتواء المزدوج Dual Containment"** الذي صاغ فرضيته الاساسية (**مارتن إنديك** Martin Indyk) مساعد وزير الخارجية الامريكية حينذاك واستهدف عزل إيران والعراق [70] علما أنها انتهت الى **"الاحتواء المنفرد"** للعراق. وكان هدف هذه السياسة، بحسب مهندسيها، هو الحد من مقدرة النظام العراقي على تهديد جيرانه أو تهديد المصالح الامريكية في المنطقة في الوقت الذي كانت تسعى الى إيجاد ظروف داخل العراق قد تؤدي اى انقلاب عسكري أو الاطاحة بصدام حسين ونظام حكمه. وفي هذه الحالة، كان **الهدف** من الجمع بين الحصار الاقتصادي والغارات الجوية هو إبقاء نظام صدام حسين ضعيفاً وفي حالة دفاع عن النفس. ومع نهاية التسعينيات كانت هذه السياسة قد بدأت تنهار دبلوماسياً حيث بدأ كل من أعضاء مجلس الأمن الدائمين، خاصة فرنسا وروسيا الاتحادية، وكذلك العديد من الدول العربية، في إبداء رغبة متزايدة تجاه تقوية العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العراق. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة هنا الى دراسة متخصصة اعدها (معهد واشنطن لسياسات الشرق الاوسط) ومقره العاصمة الامريكية (واشنطن) وصدرت في تموز 1998 تحت عنوان "مراجعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: خيارات امام السياسة الامريكية". فقد حددت هذه الدراسة **خمسة خيارات** أمام الحكومة الامريكية في مسألة التعامل مع العراق، وهي:

- الاحتواء الواسع؛
- الاحتواء الضيق؛
- تقويض النظام العراقي؛
- الردع؛
- الغزو.

وفي وقت مبكر يعود إلى عام 2000، دعت (**كوندوليزا رايس**) (التي كانت وقتها أستاذة في جامعة ستاندفورد وتقدم استشاراتها لحملة جورج بوش الابن الانتخابية) لاستمرار هذه السياسة (أي الاحتواء المزدوج). وقد كتبت عن "الدول المتمردة" مثل العراق وكوريا الشمالية قائلة:

"هذه الأنظمة تعيش في الوقت الضائع ولهذا يجب إلا نشعر بالقلق تجاههم. بل على العكس، يجب أن يكون خط الدفاع الأول ضدها هو بيان واضح وتقليدي رادع... لو أنهم امتلكوا أسلحة دمار شامل فإنها لن تكون قابلة للاستخدام لأن أي استخدام لها سيتسبب في محو بلادهم من الوجود" [71].

ورأت **رايس** ان التحدي المطروح على الولايات المتحدة الأمريكية هو إعادة صياغة النظام الدولي وفق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، باستغلال الفرصة السانحة التي وفرتها المرحلة الانتقالية التي تلت "الحرب الباردة"، معتبرة ان ادارة كلينتون قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة المصالح الانسانية او فكرة "المجموعة الدولية"، في حين يتعين اعطاء الاولوية للمصالح القومية الامريكية، باعتبار ان تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية يؤدي عمليا الى "تعزيز الحرية والسلم والرفاهية الاقتصادية في العالم"!!.

---

[69] لمزيد من التفاصيل قارن: Schmidt, Brian C.; Michael C. Williams."*The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists*",Cambridge, UK: Paper presented at the Annual Conference of the British International Studies Association. (December 17–19, 2007).
كذلك: Kaplan, Lawrence and William Kristol (2003). *The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission*, San Francisco, Encounter Books.

[70] لمزيد من التفاصيل حول المشاريع التي كانت مطروحة آنذاك قارن: د.صالح ياسر، مساهمة في قراءة مشاريع ملتبسة لحل القضية العراقية، **"الثقافة الجديدة"**، العدد 289/تموز – آب / 1999، ص 68- 85. ومن الجدير ذكره ان الولايات المتحدة اعتمدت سياسة "الاحتواء المزدوج" بديلا عن "التوازن الاستراتيجي" بين العراق وإيران، وذلك منذ نهاية حرب الخليج الثانية في كانون الثاني 1991.

[71] Condoleezza Rice, "Promoting the national interest", *Foreign Affairs*, Jan/Feb 2000.

اتجهت إدارة بوش الإبن في البداية إلى تقديم نفسها بوصفها استمراراً لإدارة أبيه. وتعبّر وجهة النظر تلك عن نفسها عبر الزعم الشائع بأن الحرب المخططة ضد العراق هي تصفية لحساب عائلي قديم، غير أن مثل هذه التفسيرات كانت خاطئة [72]. فاذا كان صحيحا أن العديد من الشخصيات القيادية لإدارة بوش الأبن – ولا سيما نائب الرئيس (ديك تشيني)، ووزير الخارجية (كولن باول)، ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) – خدمت في ظل ادارة بوش الأب بين عامي 1989 و1993، لكن بوش الإبن كان أكثر تأثراً بحقبة (رونالد ريغان)، الرئيس الذي عايش الفترة الأخيرة من حقبة "الحرب الباردة" بين عامي 1981 و 1989. فقد كان ريغان هو من وصف الاتحاد السوفيتي في حينه باعتباره "امبراطورية الشر **evil empire** " وذلك لأول مرة في عام 1983، وهو الذي سمح لوكالة المخابرات المركزية CIA و وزارة الدفاع (البنتاغون) بدعم حركات حرب العصابات اليمينية ضد الأنظمة الوطنية في "العالم الثالث"، مثل نيكاراغوا وأنغولا وأفغانستان، التي كانت تعتبرها الولايات المتحدة في الصف السيئ من "الحرب الباردة".

وقتها وصف (**هنري كيسنجر**)، وباعجاب، السياسة الخارجية لريغان بأنها "أرقى لغة ويلسونية من اجل دعم الحرية والديمقراطية تقوم على أسس واقعية ميكافيلية كبيرة.. ان مبدأ ريغان ينهض على استراتيجية مساعدة عدو عدوي، وهذا ما كان أيده روتشيلو لو كان حياً " (وواحد ممن استفاد من هذه الاستراتيجية كان اسامة بن لادن) [73].

وقام بوش الإبن بشكل واضح بتصميم أسلوبه الشخصي على وفق ذلك الأسلوب الذي تبناه ريغان. والأهم من ذلك فإن المحور المركزي لإدارته كان يعرّف بسياسته الريغانية. أما بوش الأب فقد كان نتاجاً لمؤسسة الساحل الشرقي: أي أن لهجة سياسته الخارجية قد وضعها وزير خارجيته (جيمس بيكر James Baker)، الذي أنشأ ائتلافا واسعا يرتكز على سلطة مجلس الأمن الدولي لشن الحرب ضد نظام صدام حسين.

والعودة الى الوراء قليلا مطلوبة هنا. ففي مارس/ آذار 1992، "سُربت" إلى صحيفة "نيويورك تايمز" وثيقة دفاعية إرشادية صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، وكانت قوة الدفع الأساسية فيها هي توقع استراتيجية الأمن القومي لبوش الابن: "إن هدفنا الأول هو منع إعادة ظهور منافس جديد... يمثل تهديداً من نفس النوع الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي في السابق. يجب أن تركز استراتيجيتنا الآن على منع انبثاق أي منافس كوني مستقبلي محتمل". وكان بول وولفويتز Paul Wolfowitz ، نائب وزير الدفاع حينذاك، هو أحد كتّاب هذه الوثيقة التي تبرأت منها إدارة بوش الثانية.

كان تشيني ورامسفيلد وولفويتز [74] ، يمثلون القلب بالنسبة لمجموعة من مثقفي اليمين الجمهوريين التي كانت تتولى وضع أجندة إدارة بوش، وضمت (كوندااليزا رايس) في مجلس الأمن القومي، و (جون بولتون) نائب وزير الخارجية للشؤون الدولية وضبط التسلح، و (ريتشارد بيرل) "أمير الظلام" اليميني الأسطوري في عهد ريغان، والذي شغل منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع الاستشاري.

في عام 2000 قامت لجنة "مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for the New American Century" [75] بهدف مراجعة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية التي شكلها اليمين وضمت وولفويتز ومجموعة من المفكرين الجمهوريين بالتحذير من أنه: "لا تواجه الولايات المتحدة منافساً كونياً في الوقت

---

[72] لمزيد من التفاصيل انظر: -Nicholas Lemann, The Next World Order, The Bush Administration may have a brand new doctrine of power, *The New Yorker*, 1 April 2002. Available att: http://www.newyorker.com/magazine/2002/04/01/the-next-world-order

[73] Henry Kissinger, *Diplomacy*, op, cit, p. 774

ولابد من الاشارة هنا (ونكررما قلناه في مكان آخر من هذ الدراسة) الى ان **كيسنجر** كان يقصد بـ "الويلسنية" هنا ذلك التيار المحافظ في السياسة الأمريكية بقيادة الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة (توماس وودرو ويلسون) الذي كان يؤمن بأن "القيم الديمقراطية تحتاج إلى قوة قادرة على فرضها ونشرها، والضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان في العالم".

[74] يعد Paul Wolfowitz "منظّر" هذه المجموعة. لمزيد من التفاصيل قارن:

Hayes, Stephen (2005). *The Brain: Paul Wolfowitz and the Making of the Bush Doctrine*. New York: Harper Collins.

[75] *Rebuilding America's Defenses Strategy, Forces and Resources For a New Century*. A Report of The Project for the New American Century, September *2000*.

ولمزيد من التفاصيل حول المشروع المذكور يمكن زيارة الموقع التالي: www.newamericancentury.org

الراهن، ويجب أن تهدف الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة إلى الحفاظ على هذا الوضع المتميز قدر المستطاع في المستقبل. مع ذلك توجد دول ذات قوة كامنة لا ترضى بالوضع الراهن وترغب في تغييره، إذا كان ذلك ممكناً، عن طريق تهديد وضع السلام والرخاء والحرية الذي يتمتع به العالم نسبياً في الوقت الحالي. وحتى الآن، فقد تم ردع تلك القوى بواسطة قدرات وحضور القوة العسكرية الأمريكية. ولكن تراجع هذه القوة نسبياً وبشكل مطلق، يقوض حتماً الأوضاع السعيدة الناتجة عن هذه القوة"[76].

إذن فالاندفاع نحو الحفاظ على الهيمنة الأمريكية يمليه إحساس بوجود ضعف كامن طويل المدى. ولكن هذا مدعوم بالتفاؤل الناتج جزئياً عن الطريقة التي انتهت بها "الحرب الباردة".

إن المنظور التاريخي للعالم الذي تبناه فريق بوش جعله يخلص إلى أن هناك نافذة قد فتحت لأجل استغلال التفوق العسكري الأمريكي لتحسين وضع الرأسمالية الأمريكية على المدى الطويل. وقدم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب المناسبة لبذل هذا الجهد، ولكن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى لعبة أكبر من "بن لادن" وشبكة "القاعدة" التابعة له في حينه. وحذر قسم مهم في "خطة الأمن القومي" التي وضعتها إدارة بوش كالتالي: "نحن متيقظين لإمكانية تجدد الأنماط القديمة لتنافس القوى العظمى. فهناك قوى عديدة كامنة تمر بمرحلة تحول داخلي أهمها روسيا والهند والصين".

وبينما كان هناك ثمة إصرار على أن هذه القوى تربطها بالولايات المتحدة مصالح مشتركة، فإن الوثيقة توجه تحذيراً خاصاً جداً إلى الصين: "رغم مرور ربع قرن على بداية عملية تنحية الملامح الأسوأ من الإرث الشيوعي، لم يتبن قادة الصين بعد السلسلة التالية من الاختيارات الجوهرية بشأن طبيعة الدولة. ففي سعيها للحصول على قدرات عسكرية متطورة تستطيع بها تهديد جيرانها في منطقة آسيا والباسيفيك، تتبع الصين طريقاً عفا عليه الزمن يمكن في النهاية أن يعوق مساعيها للعظمة القومية. فمع الوقت، سوف تدرك الصين أن الحرية السياسية والاجتماعية هي المصدر الوحيد لهذه العظمة" [77].

وبمعنى آخر، إن الاجماع الذي رغب (جورج دبليو بوش) ومستشاروه في تحقيقه بين الدول الكبرى هو إجماع يجب أن يتم بالشروط الأمريكية. وهذا صحيح فيما يتعلق بالمجال العسكري، حيث أن "العم سام" هو فقط المسموح له بتطوير "قدرات عسكرية متقدمة". فقد أكدت لجنة اليمين الجمهوري لاستراتيجية الدفاع على التالي:"إن ما يجب أن يحكم حجم ونوع قواتنا النووية ليس المساواة العددية مع القدرات الروسية، بل الحفاظ على التفوق الاستراتيجي الأمريكي وإلى جانب هذا التفوق يجب أن تتوفر القدرة على ردع التحالفات المعادية الممكنة للقوى النووية. إن التفوق النووي الامريكي أمر لا يجب الخجل منه. بل على العكس، أنه عنصر رئيسي في الحفاظ على القيادة الأمريكية في عالم متزايد التعقيد والفوضى" [78].

إن تقرير الوضع النووي، الصادر عن الإدارة الأمريكية والذي تم "تسريبه" في أوائل نفس العام، وضع روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا وليبيا باعتبارهم خصوم نوويين كامنين، واقترح المزج بين القدرات التقليدية والنووية.

وفي نفس الوقت أعطت "الحرب على الإرهاب" للولايات المتحدة فرصة لبناء سلسلة من القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، وهي منطقة كانت قريبة منها خلال "الحرب الباردة"، كما سمحت لها بإعادة قواتها إلى **الفلبين** حيث أغلقت القواعد الأمريكية هناك في بداية التسعينيات من القرن العشرين. وتؤكد استراتيجية الأمن القومي أن ذلك ليس تطورا مؤقتا:"لكي نقاوم حالات عدم التأكد ونجابه التحديات الأمنية العديدة، يجب أن تطالب الولايات المتحدة بقواعد ومحطات في داخل ووراء غرب أوروبا وشمال شرق آسيا، وأن يكون لها كذلك ترتيبات مؤقتة بشأن انتشار القوات الأمريكية بعيد المدى" [79]. ولا يستطيع أحد أن يلوم حكام الصين إذا رأوا في هذه الخطوات المرحلة الأولى في استراتيجية تطويق موجهة ضدهم. وقبل احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 بثلاث سنوات كتب احد الباحثين الامريكان محذرا: "الصين ستنمو

---

[76] *Rebuilding America's Defenses Strategy, Forces and Resources For a New Century*…, op, cit, p. 1

[77] Bush, George W. (September 2002). *The National Security Strategy of the United States of America*, Op, cit, p. 27.

[78] *Rebuilding America's Defenses Strategy, Forces and Resources For a New Century*…, op, cit, 27.

[79] *Rebuilding America's Defenses Strategy* ....,Op, cit, 29.

حتما لتصبح دولة نووية عملاقة وعندها ستضطر الولايات المتحدة الامريكية لأن تدفع ثمنا باهضا من اجل توازن هذا التهديد" [80].

غير أنه من المهم أن نرى أن الاستراتيجية الكبرى لإدارة بوش الإبن لم تكن تهدف ببساطة إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي الجيوسياسي، وإنما تهدف إلى **فرض** النمط الأنجلو-أمريكي لرأسمالية السوق الحرة على العالم (وسنتحدث عن ذلك مفصلا في مكان آخر من هذا العمل). إن التقديم الذي كتبه بوش لـ "استراتيجية الأمن القومي" يبدأ بالتأكيد على أن: "نضالات القرن العشرين الكبيرة بين الحرية والشمولية انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية ونموذج واحد ومستدام للنجاح القومي: الحرية والديمقراطية والعمل الحر". وقد ذهب بوش أبعد من ذلك ليجاهر بنيته خلق توازن للقوى أفضل لحرية الإنسان: "تحت ظروف تمكن الأمم والمجتمعات من اختيار عوائد وتحديات الحرية الاقتصادية والسياسية". وقد كرس أحد فصول هذه الوثيقة لتحديد ماهية السياسات الليبرالية الجديدة التي سوف "توقد عهداً جديداً من النمو العالمي عبر السوق الحرة والتجارة الحرة". وتلاحظ الوثيقة أيضاً أنه "سوف ترتكز استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على عالمية أمريكية واضحة تعكس اتحاد قيمنا ونجاحنا القومي". إنه بالفعل لنوع غريب من العالمية أن تترك للشعوب حرية اختيار "النموذج المستدام الوحيد للنجاح القومي" أي نمط رأسمالية "دعه يعمل.. دعه يمر" على النمط الأمريكي. يمكن تجنب عصر جديد من تنافس القوى العظمى طالما صادق المنافسون الكامنون مثل روسيا الاتحادية والصين على "القيم المشتركة" التي تعني بالطبع قيم الرأسمالية الحرة الأمريكية [81].

ويلخّص الباحث (أليكس كالينكوس)، وهو محق في ذلك، **السمات** التي تريد الولايات المتحدة أن تفرضها في الاقتصاد السياسي العالمي وهي [82]:

أولا- حرية الحركة لرأس المال.

ثانياً- التجارة الحرة (باستثناء الواردات التي تهدد صناعاتك المحلية المهمة لتحقيق التميز بالنسبة لك).

ثالثاً- استثمارات دولية متحررة من أي مزايا للشركات الوطنية عن طريق التدابير الحمائية أو التحصيل العام أو الملكية العامة أو أية وسائل أخرى، وذلك مع التأكيد على أن تحظى شركاتك بالحرية المتوفرة للنخب المحلية من الشركات فيما يتعلق بإدارة أصولهم المالية وتعليمهم الخاص والرعاية الصحية والمعاشات وغيرها.

رابعاً- أن تكون عملتك هي عملة الاحتياطي الرئيسية.

خامساً- عدم وجود قيود على قدرتك على إصدار عملتك بالطريقة التي تشاء (مثل ارتباط الدولار بالذهب)، ومن ثم يمكنك تمويل عجز تجاري غير محدود مع بقية أنحاء العالم.

سادساً- إقراض دولي بسعر فائدة متغير تسيطر عليه عملتك، وهو ما يعني أن الدول المقترضة وقت الأزمة يمكن أن تدفع لك أكثر عندما تكون قدرتك أقل. وهذا المركب يجعلك قادراً على أن تستهلك أكثر بكثير مما تنتج (ويؤدي ذلك إلى اضطراب مالي وأزمات بشكل دوري في بقية أنحاء العالم).

ولقد عبرت (كونداليزا رايس) عن معنى مشابه عندما أشارت إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية من أجل توسيع حدود الرأسمالية الليبرالية.

---

[80] Calleo D. A, New Era of Overstretch? American Policy in Europe and Asia, *World Policy Journal*, Spring 1998, p. 19.

[81] Op, cit, p. 1-17.

[82] أليكس كالينكوس، **الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية**، مركز الدراسات الاشتراكية، بدون تاريخ. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:www.e-socialists.net

المبحث الرابع: مغزى الانتقال من استراتيجية الردع والاحتواء الى استراتيجية " الهجوم الوقائي"

تتيح الملاحظات السابقة القول أن الولايات المتحدة لم تكتف بالحديث عن **"اطر عامة"** لإستراتيجيتها الكونية الجديدة بل بدا إنها كانت عازمة على مواصلة جهودها لبلورة قواعد محددة لعقيدتها العسكرية الجديدة **تنص** على **الحق في توجيه الضربة الاولى** الى الدول التي تمتلك اسلحة دمار شامل. وكما قلنا سابقا، فقد تحدث الرئيس الاميركي آنذاك **(جورج دبليو بوش)** في 1 حزيران (يونيو)/2002 عن **ضرورة القيام بعمليات عسكرية "احترازية"** في اطار "الحرب الشاملة ضد الارهاب"، بحسب ما اوردت صحيفة **(واشنطن بوست)** يوم (2002/6/10).

ويمكن القول ان "المبدأ الاستراتيجي الجديد" **يبتعد** كثيرا عن سياسة "الحرب الباردة" التي كانت تقوم على الردع والاحتواء. وكما معلوم فقد كانت الولايات المتحدة تعتمد، حتى الاعلان عن العقيدة الجديدة، على عقيدة **"الردع"**، القائمة على **اقناع** العدو، ولا سيما الاتحاد السوفياتي إبان **"الحرب الباردة"**، بأنه قد يتم القضاء عليه اذا ما بادر الى ضربها. وفي حينه أثار التغيير الجديد مناقشات وجدل بين الخبراء العسكريين والاستراتيجيين، فهو لا يستبعد اللجوء "في نهاية المطاف" الى الاسلحة النووية، ولا سيما لاختراق مواقع محصنة شديدة المقاومة ومخبأة تحتوي على مخزون من الاسلحة البيولوجية او الكيميائية. وضمن هذه الاستراتيجية **اضيف** للمرة الاولى **تعابير** من قبيل : **"الوقائي"** و **"التدخل الدفاعي"** بإعتبارها خيارات رسمية لضرب **" دول معادية "** او **جماعات** "تبدو" عازمة على استخدام اسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة.
ويعني **التطبيق الفعلي** لهذه الاستراتيجية بإختصار شديد أن الولايات المتحدة ستمنح لنفسها حرية اتخاذ القرار وتطبيقه ضد أي دولة او جماعة دون الرجوع للشرعية الدولية، الامر الذي يعرض الامن والسلام العالميين للخطر.

واعتبر العديد من المحللين والخبراء هذا التوّجه **أكبر تغيير** في الاستراتيجية الأمنية – العسكرية الامريكية منذ حقبة أربعينات القرن العشرين حين **أسس** الرئيس الامريكي الاسبق **(هاري ترومان)** وكالة الاستخبارات الامريكية **(CIA)** ومكتب التحقيقات الفيدرالي **(FBI)** ووزارة الدفاع **(البنتاغون The Pentagon)**. فهذه الاستراتيجية ستبتعد عن مبدأ عمره اكثر من نصف قرن في السياستين الدفاعية والخارجية الاميركية هو **الاحتواء والردع**، وتقترب من نظرية **(التدخل الدفاعي)** و**(الهجوم الوقائي)**.
وطبيعي أن مثل هذه النقلة النوعية ستجبر المؤسستين العسكرية والاستخبارية الاميركية على تنفيذ **تبدلات واسعة** في تركيبتهما وسياساتهما، وذلك على **مستويين**:

الأول، مستوى المفاهيم. حيث يتطلب الأمر **تغيير العقلية** العسكرية الاميركية التي تعتبر الهجمات المفاجئة عملية (غير مشّرفة).

الثاني، مستوى العتاد، لأن الهجمات الوقائية تحتاج الى أنواع جديدة من الاسلحة لجعل القوات الاميركية أكثر مرونة في الحركة وأكثر قدرة على الفتك السريع.

والأهم من هذا وذاك، ان **الاستراتيجية الجديدة** تلغي مفهوم شن حربين إقليميتين في وقت واحد (على نمط حرب الخليج الثانية)، لمصلحة مفهوم أوسع بكثير: **القدرة على الحركة العسكرية في 60 دولة** في آن واحد (وإن بمستويات منخفضة الوتيرة).

بيّد أن هذا **التوّجه الجديد،** أثار جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة وقسم المخططين والمحللين وواضعي السياسات الى **معسكرين:**

الأول، المعسكر المؤيد لرؤية بوش - رامسفيلد. وهذا المعسكر كان **يجادل** بأن سياسة الردع - الاحتواء التي طبقت طيلة حقبة "الحرب الباردة" لم تعد مفيدة الآن في حقبة ما بعد هذه الحرب. إذ كيف يمكن ردع شبكة إرهابية لا أرض لها، ولا مواطنين لديها قد يتعرّضون الى الخطر، وأعضاؤها يعتبرون الموت "استشهاداً مجيداً"؟ كيف يمكن احتواء أنظمة "متشرّدة" في عصر حيث التكنولوجيات والمواد الخطرة يمكن ان تتسلل عبر الحدود إلى أيدي الإرهابيين؟

المعسكر الثاني ، وكان **يمثله معارضو الاستراتيجية الجديدة** فهم، ومع قبولهم فكرة "الهجوم الوقائي" كخيار، إلا أنهم يحذرون من تحويلها الى استراتيجية متكاملة لأنها قد تضع الولايات المتحدة أمام مخاطر عدة أهمها وأبرزها خطر **التمدد الاستراتيجي الزائد** الذي طالما حّذر منه العديد من الباحثين والكتّاب ومن بينهم الباحث (بول كيندي)، صاحب كتاب: **صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الاقتصادي والنزاع العسكري من 1500 إلى 2000** [83].

ويبدو ان الكفة مالت في حينه لمصلحة المعسكر الاول. وهذا ليس سببه فقط التحديات التي أفرزتها أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، بل أيضا الجهود التي كانت تبذلها المؤسسة الحاكمة الاميركية منذ حوالي عدة سنوات لبلورة استراتيجية أمن قومي جديدة تمّكن الولايات المتحدة من الحفاظ على تفوقها وعلى زعامتها العالمية في القرن الحادي والعشرين (**نظرية القرن الأميركي**) [84].

وهذا التوجه بدا واضحاً في التقرير الذي رفعته (**اللجنة الاميركية للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**) إلى البيت الابيض. فقد اشارت اللجنة في حينه الى ان الاستراتيجية الاميركية الجديدة **ينبغي** ان **تراعي التوازن** بين **هدفين** أساسيين:

- **الاول** هو قطف ثمار العولمة بهدف توسيع نطاق الحرية والامن والازدهار للاميركيين ولغيرهم.
- **والثاني** يجب ان تسعى الاستراتيجية للقضاء على القوى المسببة لفقدان الاستقرار العالمي، بحيث يمكن المحافظة على الفوائد التي يتم جنيها.

واقترحت اللجنة المذكورة **المبادئ التالية** بوصفها دليلاً لصياغة استراتيجية قومية:

1. يجب أن تجد الاستراتيجية والسياسة جذورها في المصلحة القومية. وهذه الأخيرة تحمل أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية.
2. الحفاظ على قوة أمريكا باعتبار ذلك التزاما طويل المدى ولا يمكن تأمينه من دون القيام بجهود واعية وصادقة. تأمين ازدهار أميركا مسألة حاسمة ستتعرض الولايات المتحدة من دونها إلى الفشل في جهودها لقيادة العالم.
3. تواجه الولايات المتحدة فرصاً غير مسبوقة ومخاطر غير مسبوقة كذلك في العصر الجديد. إن العمل من أجل علاقات بناءة بين القوى الأساسية والحفاظ على دينامية الاقتصاد العالمي الجديد مع توزيع فوائده ومشاركة المسؤوليات مع الآخرين في التعاطي مع المشكلات العابرة للقوميات، هو بحد ذاته الأجندة الدبلوماسية التي ستختبر مقدار القدرة الإبداعية الأمريكية وقدرتها على القيادة.
4. وأخيراً يجب **على أمريكا أن لا تنسى أنها تدافع عن مبادئ** أهمها الحرية تحت سقف القانون.

---

[83] Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*, Unwin Hyman, London.

[84] لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع قارن: https://en.wikipedia.org/wiki/Project_for_the_New_American_Century

برنامج الدفاع الصاروخي ..... السلاح الرئيسي لتحقيق "النصر" !

لا شك ان قراءة متأنّية للتصريحات الرسمية للعديد من اعضاء إدارة بوش، بما فيهم الرئيس ذاته، تشير الى ان برنامج الدفاع الصاروخي يمثل **السلاح الرئيسي** ضمن خطة تكفل تحقيق **هدفين اساسيين** هما:

ـ ضمان المبادرة والنزعة الهجومية. وفي واقع الحال فان إقامة هذا النظام الذي **يهدف** الى **تحيّيد** الصواريخ العدوّة سوف يسمح لرئيس اميركي مقبل متحرر من معوقات الردع، ان يهاجم "الدول المارقة"، أي تلك الدول التي يتزعمها **"قادة لاعقلانيون"** يملكون صواريخ بعيدة المدى، مثل كوريا الشمالية وايران. كأن المقصود ردة فعل حذرة ودفاعية تقوم بها الولايات المتحدة لمواجهة سلوك غير متوقع قد يقدم عليه الآخرون، دون ان تخشى ردا بواسطة الصواريخ البالستية المزودة برؤس نووية أو غيرها.

ـ ومن جهة اخرى يهدف هذا البرنامج الى مهاجمة "الدول العدوة" و "المنظمات الارهابية" في المكان والزمان والوسائل التي تختارها الولايات المتحدة. ويفترض ذلك، على المستوى الاقليمي، وفي المناطق الاستراتجية الحساسة، **نشر** انظمة مضادة للصواريخ في ارض المعركة.

إن دعاة "العقيدة العسكرية الاميركية الجديدة" وصنّاعها كانوا يؤكدون على **الارتباط** بين مفهوم "السيطرة الاستراتيجية" ومشاريع الدفاع المضاد للصواريخ، فيشيرون الى التهديد الذي تمثله بعض الدول ذات القوة العسكرية المحدودة لكن القادرة على مهاجمة الاراضي الأميركية بواسطة صواريخ متوسطة أو بعيدة المدى. وكان هذا المشروع المعروف باسم **"نظام الدفاع الصاروخي"** قد أثار العديد من الاعتراضات التي لم تصمد امام التصميم الاميركي حتى عندما اعلنت حكومة بوش للملأ انها ستوقِف من جانب واحد العمل بمعاهدة 1972 حول الحد من انتشار الاسلحة الصاروخية.

ويأتي **"نظام الدفاع الصاروخي"** نتيجة تحليل استراتيجي **ينطلق** من **فرضية التفوق المطلق** للولايات المتحدة في جميع مجالات الدفاع. وقد **استنتج** من ذلك المخططون ـ اعضاء اللجنة المعينة لدراسة المشروع برئاسة **(دونالد رامسفيلد)** وكذلك **(كولن باول)** ـ إن الافضل عدم الانزواء داخل مفاهيم الردع المتبادل والتوازي النووي القديمة والفعالة في زمن "الحرب الباردة". وبحسب رأيهم يجب التقدم، على العكس، في عملية خفض الترسانة النووية على ان تحتفظ كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة بامكاناتهما الرادعة من دون الحاجة ولا الرغبة في استخدامها. اما **النتيجة الطبيعية** لذلك فهي ـ كما يعتقد هؤلاء – أنه يجب الدفاع عن الاراضي الامريكية والمناطق ذات الاهمية الحيوية في أراضي الحلفاء اضافة الى القواعد الجوية والبحرية الامريكية في الخارج بواسطة نظام الدرع الصاروخية.

والعدو المفترض الذي يقوم حاجز الصواريخ المضادة للصواريخ بتدمير قدراته الهجومية لا ينحصر فقط في احدى **"الدول المارقة"** ـ بحسب تصنيف الدبلوماسية الاميركية، بل يتسع ليشمل تلك الدول المعنية بمشاريع تطوير اسلحة الدمار الشامل، أو أن "العدو" يمكن ان يكون ايضا في عداد الدول التي صنّفها الرئيس الامريكي الأسبق **(جورج دبليو بوش)** ضمن **" محور الشر"** في خطابه يوم 29 كانون الثاني/يناير 2002.

"إعادة تقييم الوضع النووي"

بالون اختبار أم عقيدة نووية جديدة لمعاقبة "المارقين" ؟

من جهة أخرى عاد شبح الخطر النووي من جديد، بعدما توصل " العمالقة النوويون "، في فترة سابقة، الى حقيقة أن استخدام هذا السلاح سوف يؤدي الى **نتيجة** واحدة: **لا يوجد منتصرون!** وقاد ذلك الى تغيير مجرى الصراع. فقد أدى نظام الثنائية القطبية **"Bipolar System"** وما ارتبط به ما أطلق عليه في حينه بـ **" توازن الرعب "** الى عدم اندلاع أي حرب شاملة على المستوى العالمي، والذي استبدل الى حروب إقليمية محدودة لحل التناقضات بين العمالقة بالواسطة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي

والتداعيات التي تلته فقد **انهار** نظام الثنائية القطبية ليحل محله نظام القطب الواحد **"Unipolar System"** حيث بدأت الولايات المتحدة تلعب في هذا "النظام" دور القطب الأوحد الذي يعيد إنتاج العالم وفق "المقاسات" الأمريكية لضمان الهيمنة على العالم بآليات اشد قوة، باستخدام توليفة من وسائلها وبتجلياتها المختلفة، بما في ذلك العودة مجددا الى **التهديد باستخدام السلاح النووي**.

تقرير " إعادة تقييم الوضع النووي " لماذا ؟

شهدت بداية عام 2002 تسريبات مقصودة كانت بمثابة بالون اختبار لقياس ردود فعل العالم فيما لو تم استخدام هذا السلاح الفتاك. فقد ذكرتا صحيفتا (*Los Angeles Times*) و (*New York Times*) أن وزارة الدفاع الأميركية كُلفت في حينه بوضع خطط طارئة لاستخدام الأسلحة النووية ضد سبع دول على الأقل هي **"روسيا والصين والعراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا"**.

وقد وردت هذه المعلومات في تقرير سري أعده البنتاغون وقدمه للكونغرس في 8 يناير (كانون الثاني) 2002. والتقرير، الذي اعد، حمل عنوان: **"إعادة تقييم الوضع النووي"** يكشف أيضاً أن الولايات المتحدة كانت تعتزم استخدام أسلحة نووية لمواجهة **ثلاثة أنواع من التهديدات**:

- ضد أهداف قادرة على الصمود أمام هجمات غير نووية.
- رد على هجمات بالسلاح النووي أو البيولوجي أو الكيميائي.
- حصول تطورات عسكرية مفاجئة.

وقد **برّر** بوش قراره هذا في 13 آذار/مارس 2002 قائلا**:** "إنها طريقة لنقول للذين يريدون إيذاء أميركا: لا تفعلوا ذلك".

ويبدو أن تقرير **"إعادة تقييم الوضع النووي"** الذي تم الكشف عنه في حينه يبيّن مدى **التحولات النوعية** في الفكر الاستراتيجي الأمريكي التي تركتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويوضح في الوقت ذاته بُعدا مخيفا جديدا لتأثيرات تلك الأحداث على حروب المستقبل.

لقد أشار التقرير أن البنتاغون يستعد لاستخدام الأسلحة النووية في حرب محتملة بين الصين وتايوان، أو في حال تعرضت كوريا الجنوبية الى هجوم من جارتها الشمالية. وصنف التقرير في حينه كلاً من كوريا الشمالية والعراق (في حقبة صدام حسين) وايران وسورية وليبيا (في حقبة معمر القذافي) بأنها " دول يمكن أن تشارك " في الأنواع الثلاثة من التهديدات المذكورة آنفا. وبرر صائغو التقرير هذا الموقف من هذه الدول بأنها: "كلها ذات عداء طويل المدى ضد الولايات المتحدة وشركائها. وكلها ترعى أو تؤوي الارهابيين، ولديها برامج ناشطة لأسلحة الدمار الشامل وللصواريخ". أما **الصين**، فرأى التقرير بأنها " دولة يمكن مشاركتها في حالات طوارئ مباشرة او محتملة" بسبب ترسانتها النووية وتطويرها لأهداف استراتيجية. أما بصدد **روسيا الاتحادية** فيرى التقرير بأنها لم تعد رسميا "عدوا"، إلا أن ترسانتها الضخمة، التي تشمل ما بين **6** آلاف الى **10** آلاف رأس نووي "لا تزال تثير القلق".

وإذا تفحصنا مجموعة الدول التي تعتبر أهدافا نووية محتملة لتبين لنا " **المفارقة الطريفة** " التالية: إن من بين هذه الدول هناك **اثنتان** فقط تملكان السلاح النووي (**روسيا الاتحادية والصين**)، وبالتالي ليس مستغربا ان تدرس الولايات المتحدة سيناريوهات مختلفة لاحتمال استخدام السلاح النووي اذا نشبت مواجهة معهما. غير أنه، وإستنادا الى تقرير "اعادة تقييم الوضع النووي"، نلاحظ تطورا جديدا يسترعي الإنتباه وهو ان الولايات المتحدة باتت تدرس احتمال **استخدام السلاح النووي ضد دول غير نووية**، بل إنها تضع الخطط لمثل هذا الاحتمال. وكما هو معلوم فقد دأبت الماكنة الاعلامية الامريكية وعلى مدى فترة طويلة للترويج لموقف يقول إن الأسلحة النووية أسلحة هي بمثابة **قوة رادعة** ضد هجمات محتملة من جانب الاتحاد السوفيتي السابق- خصمها في "الحرب الباردة". ورفضت استخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة غير نووية ما لم تتحالف هذه الدولة مع دولة أخرى ذات قدرات نووية. وطرح **(وليام أركين)**

الكاتب بصحيفة (*Los Angeles Times*) وزميل كلية الدراسات الدولية المتطورة بجامعة جونز هوبكينز (**The Johns Hopkins University**) ملاحظة لماحة حين اشار إلى أن خطة بوش المصاغة في تقرير "اعادة تقييم الوضع النووي"، تعتبر بمثابة **تغيير اتجاه قائم** منذ نحو عقدين لإرجاع الأسلحة النووية إلى مرتبة أسلحة الملاذ الأخير.

وبهذا الصدد أشار **أركين** الى إنه يبدو أن الإدارة الأميركية "*تتطلع لأسلحة نووية يمكنها أن تلعب دورا في مواجهة تحديات مثل التي تواجهها الولايات المتحدة من تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن والذي تلقى عليه مسؤولية تدبير هجمات 11 سبتمبر/ أيلول* " 2001 [85].

والخلاصة، إن المبدأ النووي الأميركي الجديد الذي تبلور بوضوح بعد 2001 لا يستبعد إمكانية لجوء الولايات المتحدة، قبل غيرها، إلى استخدام السلاح النووي إذا ما نشأ خطر صنع سلاح إبادة جماعية من قبل خصومها، أي أن أمريكا أعطت نفسها "فرمان" استخدام السلاح، بما فيه ترسانتها النووية الضاربة ضد البلدان الأخرى. ويمكن **الاستنتاج** بأن المبدأ النووي الأميركي الذي تم الإعلان عنه في التقرير المشار إليه سابقا، ورغم انه ضم قليلا من العناصر الجديدة، إلا أنه **يعقّد** الوضع الدولي تعقيدا شديدا، خصوصا وأن اعتماده تم في أعقاب إعلان الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ. وهذا الأمر نجم عنه خطر إضعاف، وربما ضرب، كل نظام السيطرة على التسلح والأمن الدولي الذي تكون في سني "الحرب الباردة" والذي لم يقابله نشوء "نظام جديد" يأخذ في الحسبان واقع العلاقات الدولية الراهنة حيث لم يعد هناك لاعبان اثنان فقط، بل بات اللاعبون كُثراً، وهنا تكمن الخطورة الجدية. ويبدو أن **انسحاب** الولايات المتحدة من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ كان مخططا له للتحلل من أية التزامات تفرضها هذه المعاهدة، الأمر الذي فتح الأفق لإقدامها - اي الولايات المتحدة- للإعلان عن تقرير "إعادة تقييم الوضع النووي" بكل ما يحمله من مغزى خلق حالات من الرعب الجماعي في العلاقات الدولية.

ارتباطا بالملاحظة السابقة فإن ثمة **سؤال مهم** يطرح نفسه وهو: **هل أن تسريب التقرير المذكور هو عبارة عن رسالة؟ و لمن يراد توجيهها ؟**

للإجابة على هذا السؤال لا بد من **التقاط** ملاحظة (**كوندااليسا رايس**) مستشارة الأمن القومي في حينه، قبل أن تصبح فيما بعد وزيرة للخارجية الأمريكية. فقد دافعت **(رايس)** عن خطة وزارة الدفاع قائلة إن إدارة بوش "*تريد توجيه إشارة قوية للغاية لكل من تسول له نفسه استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة*".

إذا تجاوزنا العموميات وانتقلنا الى الملموس، في اللحظة التاريخية، وإرتباطا بالتحضيرات التي كانت جارية على قدم وساق للإنتقال للمرحلة الثانية من "**الحملة العالمية ضد الارهاب**" فإنه يمكن **الاستنتاج** بأن الذين وجهت لهم هذه الرسالة، في منطقة الشرق الأوسط، هم آنذاك نظام صدام حسين والفلسطينيين والايرانيين، إضافة لسوريا المعروف موقف الامريكان منها بإعتبارها مصنفة ضمن مجموعة "**الدول المارقة**". ويمكن التساؤل: **لماذا ؟**

للاجابة على السؤال اعلاه، يمكن القول أن **ثمة العديد من العوامل والأسباب** من بينها:

1. **حصر المواجهة العسكرية المتوقعة، حينذاك، بين نظام صدام حسين والولايات المتحدة، في حال اقدام الاخيرة على إعتماد خيار الحرب، ضمن إطار استخدام الاسلحة التقليدية**، وتحذير النظام العراقي من مغبّة اللجوء الى استخدام اسلحة كيمياوية أو غيرها تحت طائلة تهديد الولايات المتحدة باستخدام السلاح النووي، سواء كان تكتيكيا أو أبعد منه. وقد برهن مجرى الاحداث اللاحق، وتحديدا عند اندلاع العمليات الحربية على الاراضي العراقية في آذار 2003 على هذه المطلب.

[85] ورد عند: صالح ياسر، **12 عاما على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها** (1-7). متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/4629-12-11-2001-1-7

2. **إبقاء الصراع العربي – الاسرائيلي في إطار الحدود المرسومة له بإعتباره مواجهة مسلحة بين الفلسطسنيين والاسرائليين فقط**. وبسبب التوتر الخطير في المنطقة الناجم عن تصاعد المواجهات بين الفلسطينيين والاسرائيليين وسياسات حكومة شارون المتطرفة والدموية آنذاك، الذي يمكن ان يتطور الى مواجهة شاملة مما يدفع الولايات المتحدة الى إستباق التطورات هذه ليس باللجوء الى لغة الديبلوماسية لإطفاء هذه البؤرة المشتعلة بل **فرض** "سياسة الرعب النووي" لإجبار الاطراف العربية على البقاء في الحدود التي تريدها الولايات المتحدة لهذه اللعبة التي تستفيد منها وتوظفها لضمان ديمومة تواجدها وتعاظم تأثيرها على اللاعبين الإقليمين والمحليين في هذه المنطقة القابعة على بحيرة بترول. هنا يتم **توظيف** عامل "الرعب النووي" للحفاظ على المصالح الاستراتيجية. وإذاً ما معنى وضع **المنطقة الملتهبة** هذه في دائرة "الخطر النووي" خصوصا عندما **دعا** صائغو التقرير (البنتاغون) لان يكون مستعدا – وبخطط تفصيلية - لاحتمال استخدام السلاح النووي في الصراع العربي - الاسرائيلي، وهو استخدام يتم بالطبع لمصلحة اسرائيل. وطبيعي أن مثل هذا الاحتمال يرفع من عدد الدول العربية المتضررة، وفي مقدمتها سوريا بسبب وضعها الجيوسياسي الاقليمي المتميز، كما انه يضع المنطقة كلها في دائرة الخطر النووي.
3. **تحجيم الدور الايراني وجعله ضمن الحدود المرسومة له في إطار محلي، وإرسال رسالة قوية الى القيادية الايرانية تنص وبالفم المليان على أن طموحاتها للتحول الى قوة نووية اقليمية لن يسمح بها**، وان البرنامج النووي الايراني يجب ان يظل مدنيا فقط. ويبدو ان الاشارة الى اسم إيران ضمن تقرير **"اعادة تقييم الوضع النووي"** والاعلان عنه في هذه الفترة بالذات، كان بمثابة **رسالة قوية** للقيادة الايرانية لجهة عدم التدخل في التغيرات اللاحقة في العراق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، ويتعين عليها أن تعي حجمها وحدود دورها في اللعبة التي تدور حول العراق. ولكن قديما قيل: "تجري الرياح بما لا تشتهي السَفنُ"!

تداعيات نشر التقرير

بين التناقضات داخل الادارة والمواقف الدولية المتباينة

عندما تم نشر تقرير "إعادة تقييم الوضع النووي" أمكن ملاحظة **ثلاثة عناصر** جديرة بالانتباه وهي:

- **الجميع يهرعون للتخفيف من الصدمة**، ولكن دون أن يقترن ذلك بنفي لما أشيع.
- وأن هناك **تناقضات** داخل الإدارة الأمريكية ومع الكونغرس، ولكنها تناقضات بعضها مصمم على الطريقة الهوليودية لإبراز حقيقة وجود "حمائم" و "صقور".
- وأن هناك **مواقف دولية** تتراوح بين الغضب أو الارتباك أو الصمت من ذهول ناجم عن هذا التحول.

بداية، ينبغي القول بأن الحديث عن مراجعة جديدة لسياسات وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بشأن استخدام السلاح النووي قد بيّن وجود تناقضات داخل إدارة الرئيس جورج بوش وأثارت حيرة إزاء نوايا واشنطن بهذا الصدد. فكيف لمثل هذه المراجعة أن تتفق مع إعلان بوش عزمه خفض مخزون الأسلحة النووية.

والمتابع لتطور الاحداث يلاحظ أن الاسئلة **انطلقت** من السلطة التشريعية الامريكية ذاتها، الأمر الذي دفع وزير الخارجية الامريكي الاسبق **(كولن باول)** للقيام بدور **"اطفائي حريق"**، بعد الزوبعة التي أثارها التقرير المشار اليه سابقا. ففي حديث له امام مجلس الشيوخ الامريكي يوم الثلاثاء 12 مارس 2002 سعى (باول) الى طمأنة المجلس بشأن ما كشفته الصحف الاميركية حول **تعديل** العقيدة النووية الاميركية، مؤكدا عدم حصول اي "تبديل اساسي" بالنسبة الى الادارات السابقة. ولكنه ومن جهة أخرى **أقرّ** بان تقرير "اعادة تقييم الوضع النووي" **ينطوي** على تحذير ضمني الى الدول المتهمة بالسعي لامتلاك اسلحة دمار شامل نووية او جرثومية او كيميائية. غير أنه اضاف "*لا يبدو لنا امرا سيئا ان يدرك اولئك الذين يسعون من بلادهم الصغيرة وعواصمهم الصغيرة لامتلاك هذه الاسلحة ان لدى الولايات المتحدة مجموعة*

واسعة من الخيارات لردعهم في بادئ الامر ثم لحماية نفسها وحماية اصدقائها وحلفائها". وخلال جلسة مع لجنة من مجلس الشيوخ وعند سؤال **(باول)** عن خفض عتبة اللجوء الى السلاح النووي وعن احتمال توجيه ضربات نووية احترازية، أجاب "*اننا لا نقوم بشيء من هذا القبيل*". واكد الوزير انه "*ليس هناك تبديل اساسي بالنسبة الى الادارات السابقة*" في هذا المجال، مشيرا بصورة خاصة الى ان الحكومة الحالية (أي حكومة جورج دبليو بوش) لا تعتزم الخروج عن قرار وقف التجارب النووية الذي اتخذه الرئيس السابق **(بيل كلينتون)**. وأضاف "*ليس هناك تصعيد جديد*"، معتبرا ان "*فلسفة الادارة والرئيس جورج بوش تقضي بالاستمرار في خفض عدد الاسلحة النووية بشكل كبير*".

هذا وكان (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي قد قلل من أهمية التقرير وذلك في مؤتمر صحفي عقد في (لندن) عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء البريطاني آنذاك (توني بلير)، قائلا: "*الولايات المتحدة لا توجه أسلحتها النووية اليوم لأي دولة* "!!.

هذا على صعيد التصريحات الرسمية، ولكنها لا تكفي لفهم مغزى إصدار هذا التقرير في تلك اللحظة.

وبمقابل ذلك فان تصريحات الادارة الامريكية كانت تهدف الى **تطمين** الجميع بعدم حصول تحول جذري في المذهب النووي الامريكي، إلا أن هناك العديد من التحاليل الرصينة تشير الى العكس من ذلك. فقد أشار محللون - ومنهم **(داريل كيمبال)** مدير (**رابطة الحد من التسلح**) إلى أن التقارير التي كشفت في حينه بشأن التغيير في السياسة النووية الأميركية تؤكد أن إدارة بوش **تسعى** لزيادة وليس لتقليل دور الأسلحة النووية في السياسة الخارجية والعسكرية الأميركية.

في حين قال (**جون إيزاكس**) من مؤسسة (**التحالف من أجل عالم يمكن العيش فيه**) إن مراجعة وزارة الدفاع تأخذ السياسة الأميركية إلى **اتجاه مغاير** للاتجاه الذي سعت الولايات المتحدة فيه لإقناع دول العالم بعدم تطوير واستخدام الأسلحة النووية منذ أن ألقت قنبلتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية. وأشار إيزاكس إلى أن ذلك يثبت أن الإدارة الأميركية الحالية تحاول "*التوصل إلى سبل للاستفادة من الأسلحة النووية وسبل لاستخدامها بالفعل*".

الروس غير مصدقين للرواية !!

ومن جهة ثانية أثار كشف هذا التقرير **مخاوف** الاسرة الدولية وأدى الى ظهور **انتقادات** حادة جاءت من الصين وروسيا الاتحادية اللتين طالبتا الولايات المتحدة بتوضيحات حول هذا الموضوع. وأشارت العديد من التحليلات الى أن **الكشف** عن سياسات واشنطن النووية الجديدة قد جاء في وقت مثير للدهشة، حيث كانت الادارة تتفاوض مع روسيا على بناء علاقات إستراتيجية جديدة تشمل اتفاقا لخفض الترسانة النووية في البلدين قبل قمة كانت مقررة بين الرئيس (جورج دبليو بوش) ونظيره الروسي (فلاديمير بوتين). ونقلت وكالة **انترفاكس** الروسية عن وزير الخارجية الروسي آنذاك (إيغور إيفانوف) قوله: "*نأمل بأن نحصل على بيان من مصدر كبير يقدم توضيحا وضمانا للمجتمع الدولي*". وأضاف أن هذه التقارير "*ستتسبب في مخاوف وستؤدي إلى الندم*" إذا ثبت صحتها. في حين أعلن وزير الدفاع الروسي من جانبه انه أجرى محادثات "معمقة" في (واشنطن) حول مراجعة العقيدة النووية الاميركية ولكنه رفض بيان ما اذا كان مرتاحا للايضاحات التي قدمها نظيره الاميركي (دونالد رامسفلد).

وقال الوزير الذي التقى أيضا الرئيس الأمريكي بوش في (البيت الأبيض) "*لقد أجرينا محادثات طويلة ومفصلة مع الوزير رامسفيلد. من الأفضل مناقشة هذه الملفات مع واضعيها شرط أن تكون هذه الوثائق مصدقة رسميا*". ولكنه في الوقت نفسه رفض إعطاء أي تفاصيل إضافية حول هذه المسألة موضحا أنه سيتطرق إليها خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رامسفلد لاحقا.

هذا وكان بوش قد تعهد بتقليص ترسانة الأسلحة النووية الأمريكية إلى ما يتراوح بين 1700 و2200 رأس حربي من **ستة آلاف** رأس حربي تملكها كل من الدولتين. في حين قال **بوتين** إن روسيا قد تقلص عدد أسلحتها إلى 1500 رأس حربي. لكن الولايات المتحدة أوضحت أنها ستقوم بتخزين بعض الأسلحة بدلا من تدميرها.

وقال البنتاجون إنه **يحتاج** للاحتفاظ بالأسلحة في حالة "وقوع أحداث دولية مفاجئة"، لكن إيفانوف قال إن هذا يعني أن تقليص عدد الأسلحة المقترح سيظل على الورق فقط.

المشكلة التي تثير الانتباه لا تكمن بالإعلان عن تقرير "*إعادة تقييم الوضع النووي*" بل في من هي الدول التي ستكون "**فئران التجارب**" التي سيطبق بحقها هذا "العلاج" لكي يفهم البقية مقدار القوة التي يتمتع بها والكافية لشفاء جميع "المرضى" !